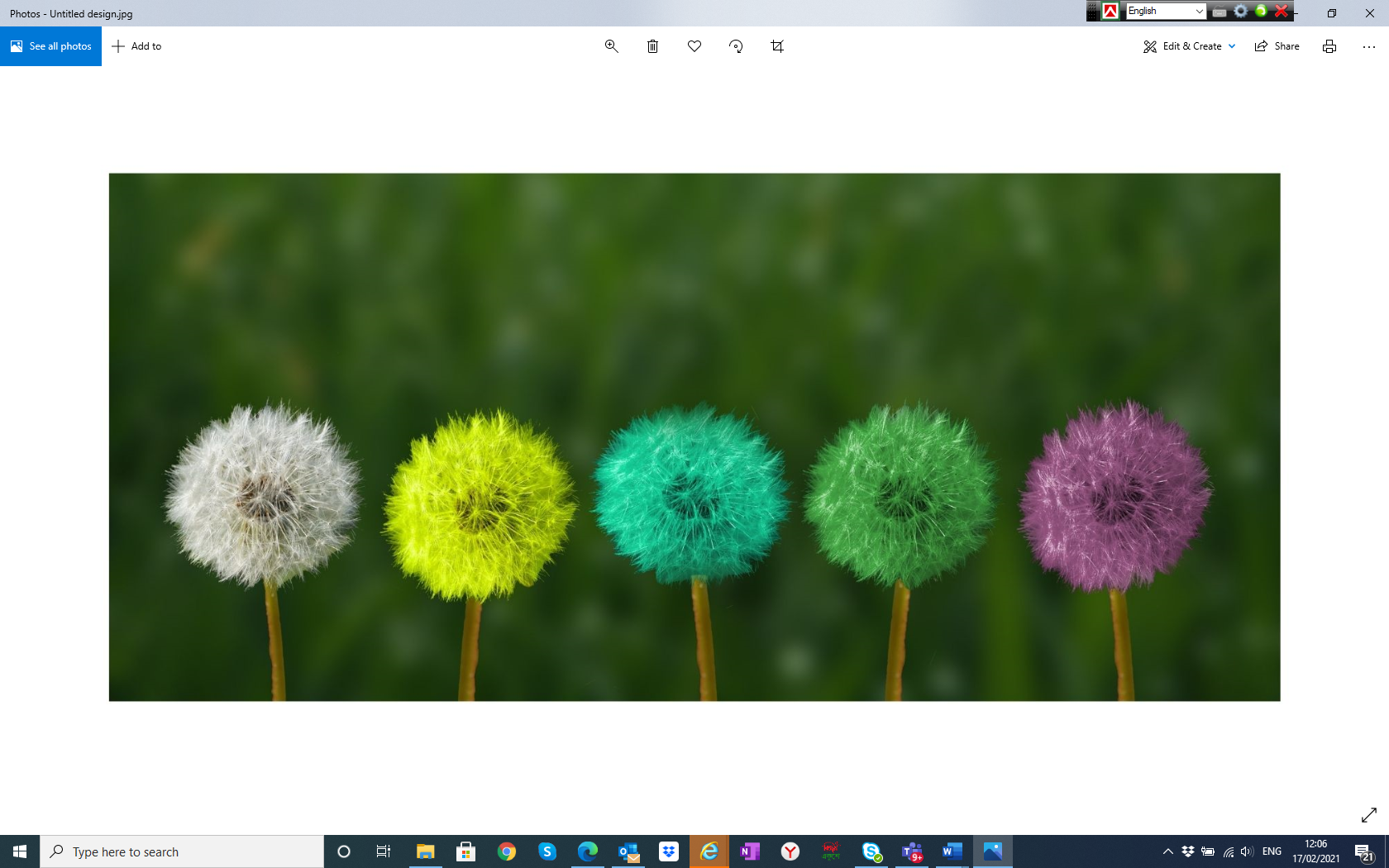


**أدوات آي كات لرقابة الالتزام**

أداة تقييم احتياجات تطبيق معايير الإيساي

الإصدار الأول، اوت 2021

مبادرة تنمية الإنتوساي

www.idi.no

أدوات آي كات لرقابة الالتزام

# جدول المحتويات

1. نبذة عن أدوات آي كات لرقابة الالتزام 5
2. استخدام أدوات آي كات لرقابة الالتزام في تقييم احتياجات تطبيق   
   معيار الإيساي الخاص بالأجهزة العليا للرقابة 7
3. فهم أدوات آي كات لرقابة الالتزام 8
4. كيفية استخدام أدوات آي كات لرقابة الالتزام 12
5. أدوات آي كات التابعة لرقابة الالتزام 15
6. الدليل الإرشادي لأدوات آي كات لرقابة الالتزام: تفسير متطلبات الإيساي 4000   
   لاستكمال أداة الآي كات المخصصة 25
7. كتابة تقرير آي كات لرقابة الالتزام 45

# قائمة الاختصارات

|  |  |
| --- | --- |
| ARABOSAI | المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (أرابوساي) |
| CA | رقابة الالتزام |
| CREFIAF | منظمة الأفروساي للدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية (كريفياف). |
| iCAT | أداة تقييم الالتزام بمعايير الإيساي (آي كات) |
| IDI | مبادرة تنمية الإنتوساي(آي دي آي) |
| INTOSAI | المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (إنتوساي) |
| ISSAI | المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (إيساي) |
| OLACEFS | منظمة أمريكا اللاتينية والكاريبي للأجهزة العليا للرقابة المالية (أولاسافس) |
| SAI | الجهاز الأعلى للرقابة (ساي) |

# بيان الجودة لأدوات آي كات لرقابة الالتزام- أداة تقييم الاحتياجات في مجال تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة المتعلقة برقابة الالتزام ، الإصدار 1 (8 جوان 2021)

يحدد رؤساء لجان أهداف الانتوساي والبحث المشترك لمبادرة تنمية الإنتوساي حول "ضمان جودة المنافع العامة للانتوساي التي يتم تطويرها ونشرها دون مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة" ثلاثة مستويات لضمان الجودة، على النحو التالي:

|  |
| --- |
| **ضمان جودة المنافع العامة للانتوساي التي تم تطويرها ونشرها دون مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة - مستويات ضمان الجودة المستوى 1: المنتجات التي خضعت لعمليات ضمان الجودة المكافئة لإجراءات الإنتوساي الواجبة قانونيًا، بما في ذلك تمديد فترة العرض العام المتمتع بالشفافية (90 يومًا) المستوى 2: المنتجات التي خضعت لعمليات ضمان الجودة المحدودة بشكل كبير والتي تتضمن أصحاب المصلحة من خارج الهيئة أو مجموعة العمل المسؤولة عن التطوير الأولي للمنتجات. وقد تشمل عمليات ضمان الجودة، على سبيل المثال، التجربة والاختبار وتقديم التعليقات من أصحاب المصلحة الرئيسيين، رغم أنها لا تتجاوز مدة 90 يومًا من العرض العام. المستوى 3: المنتجات التي خضعت لإجراءات صارمة لمراقبة الجودة داخل الهيئة أو مجموعة العمل المسؤولة عن تطويرها.** |

قد تكون المستويات المختلفة من ضمان الجودة مناسبة لمختلف المنافع العامة العالمية. تم تطوير المنافع العامة العالمية هذا وفقًا لمستوى ضمان الجودة 1.

بروتوكول ضمان الجودة: الإصدار 2.0

إن بروتوكول مبادرة تنمية الانتوساي لضمان جودة المنافع العامة العالمية في المبادرة يحدد تدابير ضمان الجودة بناءً على المستويات الثلاثة من أجل ضمان الجودة المذكورة أعلاه. بالنسبة لمستوى ضمان الجودة 1، تتضمن هذه التدابير: تصديق مجلس إدارة مبادرة تنمية الانتوساي على إنشاء المنافع العامة العالمية، وتشكيل فريق لتطوير منتج ذي قدرة تنافسية، وتنفيذ مراجعة بواسطة خبراء من غير أعضاء فريق التطوير، وإجراء تعديلات تستند إلى المراجعة، وتدقيق ترجمة الوثائق وتحريرها بواسطة أشخاص أكفاء؛ إجراء عرض عام يمتد لـ 90 يومًا/مشاورات مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة الذين يمثلون وجهات نظر من معظم المناطق، ومعظم نماذج الرقابة، والبلدان المتقدمة والنامية، ومن منظور الهيئات العالمية؛ التعديل على المستندات استنادًا إلى التعليقات المتحصلة خلال العرض العام، واستصدار الموافقات اللازمة للإصدار 1 من المنافع العامة العالمية.

تحديثات المنافع العامة العالمية

للإبقاء على المنافع العامة العالمية وثيقة الصلة بالغرض منها، سوف تضطلع مبادرة تنمية الانتوساي بمراجعة رئيسة لأدوات الأي كات هذه لرقابة الالتزام متى وقعت تغييرات في المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الصلة برقابة الالتزام، وسوف تلتزم المراجعات الرئيسة ببروتوكول مبادرة تنمية الانتوساي لضمان الجودة. علاوة على ما سبق، سيتم إجراء المراجعات العابرة عند الحاجة، ولن تخضع هذه المراجعات العابرة لهذا البروتوكول.

هذه المنافع العامة العالمية مملوكة لمسار عمل الأجهزة العليا للرقابة المهنيّة التابع لمبادرة تنمية الانتوساي، وهو المسؤول عن الحفاظ على المنافع العمة العالمية.

عملية مراجعة ضمان الجودة

أجرى السيد شورجو تشاترجي (وحدة الدعم الإستراتيجي، مبادرة تنمية الانتوساي) مراجعة ضمان الجودة للعملية التي تلت وضع هذه المنافع العامة العالمية وفق الإصدار 2.0 من بروتوكول ضمان الجودة. ويكون مراجع ضمان الجودة على دراية ببروتوكول مبادرة تنمية الانتوساي لضمان جودة المنافع العامة العالمية ولم يشارك في وضع المنافع العامة العالمية. وقد صُممت عملية مراجعة ضمان الجودة هذه للتأكيد لجميع أصحاب المصلحة أن مبادرة تنمية الانتوساي اتخذت جميع تدابير رقابة الجودة المذكورة أعلاه والمصممة لتلبية مستوى ضمان الجودة 1.

نتائج مراجعة ضمان الجودة

خلصت مراجعة ضمان الجودة للعملية التي تلت وضع هذه المنافع العامة العالمية إلى حقيقة الالتزام بالبروتوكول على النحو المطلوب لمستوى ضمان الجودة 1 في أغلب الجوانب.

 الاستنتاج

وفقا لمراجعة ضمان الجودة، فإن مبادرة تنمية الانتوساي تضمن لمستخدمي المنافع العامة العالمية هذه أن هذه الوثيقة خضعت لعملية ضمان الجودة تكافئ العملية اللازمة لإطار الانتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية (IFPP)، بما يتضمن تمديد فترة العرض العام المتمتع بالشفافية.

السيد اينر جوريسن

المدير العام

مبادرة تنمية الانتوساي

8 جوان 2021

1. **نبذة عن أدوات آي كات لرقابة الالتزام**

**خلفية**

وضعت مبادرة تنمية الإنتوساي أولًا أداة تقييم مدى التزام الإيساي برقابة الالتزام (آي كات) في 2012، ضمن برنامج مبادرة تطبيق الإيساي (3i). وتستند النسخة الأولى من أدوات آي كات إلى المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 4000 الذي تم اعتماده في عام 2010. ولاحقًا في عام 2016، اعتمدت الإنتوساي معيار الإيساي[[1]](#footnote-1) 4000 الجديد الخاص برقابة الالتزام بوصفه المعيار الرسمي لرقابة الالتزام. وقد تضمن معيار الإيساي 4000 الجديد تغييرات كبيرة إذا ما قورن بمعايير الإيساي السابقة لرقابة الالتزام.

تعلمت مبادرة تنمية الإنتوساي أيضًا دروسًا مهمة عند مساعدة الأجهزة العليا للرقابة في استخدام أدوات آي كات لرقابة الالتزام خلال الجولة الأولى من برنامج 3i، واعتمدت بروتوكول ضمان جودة المنافع العالمية العامة لمبادرة تنمية الإنتوساي (2019). وقد تم تنقيح هذه النسخة من أدوات آي كات لرقابة الالتزام، مع مراعاة التغييرات في المعايير المعمول بها، والدروس المستفادة، واشتراطات ضمان الجودة فيما يتعلق بالمنافع العالمية العامة لمبادرة تنمية الإنتوساي.

**ما غرض أدوات آي كات لرقابة الالتزام؟**

قامت مبادرة تنمية الإنتوساي بوضع أدوات آي كات لرقابة الالتزام من أجل دعم الأجهزة العليا للرقابة في تقييم احتياجاتها في تطبيق معيار إيساي لرقابة الالتزام. وعندما تقرر إحدى الأجهزة العليا للرقابة تطبيق معايير الإيساي، يجب عليها أن تبدأ العملية بتخطيط ممارساتها الرقابية الحالية. وبعد التأكد من طبيعة الممارسة الرقابية، يمكن للجهاز الأعلى للرقابة أن يستخدم أدوات آي كات لرقابة الالتزام لتحديد الاحتياجات اللازمة للمضي نحو التزام كامل بمعيار إيساي، وذلك في حال امتلاكه لممارسة رقابة الالتزام. وإذا لم يمتلك الجهاز الأعلى للرقابة ممارسة لرقابة الالتزام، فلا تنطبق أدوات آي كات لرقابة الالتزام.

**كيف وُضعت هذه النسخة من أدوات آي كات؟**

اتبعت مبادرة تنمية الإنتوساي بروتوكول ضمان الجودة الخاص بها فيما يتعلق بالمنافع العامة العالمية النسخة الثانية[[2]](#footnote-2) من أجل وضع أدوات آي كات لرقابة الالتزام. ويحدد القسم السادس من البروتوكول، تحويل المنتجات القائمة إلى منفعة عامة عالمية، العملية الواجبة لضمان جودة هذه النسخة من أدوات آي كات. وتُعد هذه النسخة تحديثًا لأدوات آي كات المستخدمة في رقابة الالتزام الصادرة في عام 2012. وبوصفه منفعة عالمية عامة لمبادرة تنمية الإنتوساي، جرى تطوير هذا المنتج وفقًا لمتطلبات بروتوكول ضمان الجودة للمنافع العامة العالمية الخاصة بمبادرة تنمية الإنتوساي.

قام فريق تطوير المنتجات من الأجهزة العليا للرقابة التابعة لأقاليم الإنتوساي المختلفة وموظفو مبادرة تنمية الإنتوساي بوضع النسخة الأولى من أدوات آي كات هذه. كما قامت مجموعة من خبراء رقابة الالتزام من أمانة اللجنة الفرعية لرقابة الالتزام (الجهاز الأعلى للرقابة بالهند)، والجهاز الأعلى للرقابة بجنوب أفريقيا، والجهاز الأعلى للرقابة بالنرويج، والجهاز الأعلى للرقابة بجنوب أفريقيا، والجهاز الأعلى للرقابة بجزر المالديف بمراجعة مسودة النسخة 0 من مجموعة أدوات آي كات بشكل مستقل. وبعد إجراء مراجعة فريق رقابة الالتزام، وُضعت اللمسات النهائية للنسخة 0 وعُرضت على الموقع الإلكتروني ليطلع عليها العامة لمدة 90 يومًا.

خلال فترة العرض، أبلغت مبادرة تنمية الإنتوساي أصحاب المصلحة المعنيين بتوفر النسخة 0 على الموقع الإلكتروني لمبادرة تنمية الإنتوساي، وطلبت منهم تقديم تعقيباتهم وتعليقاتهم. ومن بين أصحاب المصلحة المشاركين في هذه العملية الأجهزة العليا للرقابة، وميسرو الإيساي ومدققوها المشاركون في مبادرة تطبيق الإيساي الخاصة بمبادرة تنمية الإنتوساي. أما أصحاب المصلحة الآخرون الذين تمت استشارتهم فكانوا الأمانة العامة لمبادرة تنمية الإنتوساي، وأقاليم الإنتوساي، ولجنة المعايير المهنية التابعة للإنتوساي، واللجنة الفرعية لرقابة الالتزام التابعة للإنتوساي، ولجنة تبادل المعرفة التابعة للإنتوساي، وأشخاص وخبراء الموارد الخاصة بمبادرة تنمية الإنتوساي، والجهات المانحة.

في هذه الأثناء، قامت مبادرة تنمية الإنتوساي بترجمة النسخة 0 من أدوات آي كات إلى الإسبانية، والعربية، والفرنسية، ووضعتها على الموقع الإلكتروني لمبادرة تنمية الإنتوساي للعرض العام. وأرسلت مبادرة تنمية الإنتوساي أدوات آي كات إلى الأمانات الإقليمية لأولاسافس، وأرابوساي وكريفياف لنشرها بين الأجهزة العليا للرقابة في تلك الأقاليم لإبداء التعليقات.

تقر مبادرة تنمية الإنتوساي بقيمة التعليقات التي تسلمتها من أصحاب المصلحة على عرض النسخة 0. فقد اتسمت هذه التعليقات بأنها مُتضمنة حسب الأصول وكانت مفيدة للغاية في تحسين أدوات آي كات وتطوير النسخة 1، كما أن هناك جدول ترتيب، يوضح التعليقات المُستلمة والإجراءات المتخذة بشأنها، منشور مع هذه النسخة 1. ونظرًا لأن النسخة 1 من أدوات آي كات تحل الآن محل النسخة 0، تقوم مبادرة تنمية الإنتوساي بسحب النسخة 0 من أدوات آي كات في تاريخ نشر النسخة 1.

**أقسام الدليل الإرشادي لأدوات آي كات لرقابة الالتزام**

هناك سبعة أقسام في هذا الدليل الإرشادي، بما فيها هذا القسم عن أدوات آي كات لرقابة الالتزام. ويوضح القسم الثاني كيف يمكن للجهاز الأعلى للرقابة أن يستخدم أدوات آي كات في عملية تقييم احتياجات تطبيق المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (إيساي). أما القسم الثالث، فيحدد صيغة أدوات آي كات وعناصرها. ويوفر القسم الرابع دليلًا إرشاديًا عن الكيفية التي يمكن بها لفرق الأجهزة العليا للرقابة إجراء آي كات باستخدام الأداة. وفيما يتعلق بالقسم الخامس في أدوات آي كات لرقابة الالتزام، فيحتوي على جميع متطلبات الإيساي 4000. ويتضمن القسم السادس تفسيرات وإرشادات لمتطلبات الإيساي 4000 التي تغطيها أدوات آي كات.

نحن نوصي بأن تقرأ فرق الأجهزة العليا للرقابة التي تستخدم أدوات آي كات تفسير متطلب معين (الوارد في القسم السادس) من أجل استيعاب المفاهيم والقضايا الأساسية المراد وضعها في الحسبان عند التقييم. كما يمكن للفريق أن يتبع الدليل الإرشادي المقدم لتقييم الموقف في الجهاز الأعلى للرقابة فيما يتعلق بمتطلبات الإيساي وتحديد ما إذا كانت هذه المتطلبات مطبقة أم لا في ممارسات رقابة الالتزام الخاصة بالجهاز الأعلى للرقابة.

يتناول القسم السابع كتابة تقرير الآي كات بعد استكمال أدوات آي كات. وتتمثل أهمية تقرير الآي كات بالنسبة إلى الجهاز الأعلى للرقابة في النظر في احتياجات تطبيق معايير الإيساي المحددة، ووضع إستراتيجية وخطة عمل للمضي نحو الالتزام الكامل بمعايير الإيساي في ممارسات رقابة الالتزام.

1. **استخدام أدوات آي كات لرقابة الالتزام في تقييم احتياجات تطبيق معيار الإيساي الخاص بالأجهزة العليا للرقابة**

يُعد تطبيق معايير الإيساي في الجهاز الأعلى للرقابة في كثير من الأحيان عملية فنية أكثر من كونه عملية إدارية. وتبدأ العملية بالقرار الإستراتيجي للجهاز الأعلى للرقابة لتطبيق معايير الإيساي. بعد ذلك، يتعين على الجهاز الأعلى للرقابة اتخاذ تدابير لتطبيق معايير الإيساي في عملية الرقابة الخاصة به تدريجيًا. وتمثل الآي كات أدوات حاسمة لاستخدامها في عملية تطبيق معايير الإيساي الخاصة بالجهاز الأعلى للرقابة. ولتحديد متطلبات تطبيق الإيساي، يتعين على الجهاز الأعلى للرقابة مقارنة ممارسات الرقابة الخاصة به، وأدلته الإرشادية ومنهجياته ذات الصلة مع معايير الإيساي ذات الصلة. ولهذا، يحتاج الجهاز الأعلى للرقابة أولًا لتخطيط نطاق الرقابة خاصته فيما يتعلق بالأنواع الثلاثة للرقابة: الرقابة المالية، ورقابة الأداء، ورقابة الالتزام. ومن أجل إجراء تقييم للمتطلبات، توصي مبادرة تنمية الإنتوساي بعملية تخطيط تدريجية، على النحو الوارد أدناه.

من خلال تحليل اختصاصاته وممارسته الرقابية الحالية حيال اختصاصاته، يمكن للجهاز الأعلى للرقابة تحديد ماهية أنواع الرقابة التي يؤديها. وفي الوقت نفسه، يحدد الجهاز الأعلى للرقابة توقعات أصحاب المصلحة الخاصين به. وفي هذه المرحلة، يقيّم الجهاز الأعلى للرقابة موقفه المتعلق بأثر الرقابة (بما في ذلك النوع والشمولية)، ومشاركة أصحاب المصلحة والسياق المحلي، وهي العوامل الضرورية في تقييم الاحتياجات للوصول إلى ممارسة رقابية فاعلة من شأنها إضافة قيمة.

استنادًا إلى اختصاصات الجهاز وممارساته الحالية وتوقعات أصحاب المصلحة، يمكن للجهاز الأعلى للرقابة أن يحدد ما إذا كان بحاجة إلى تطبيق معايير الإيساي الخاصة بنوع معين من الرقابة، وما إذا كان مجهزًا بالموارد اللازمة للتطبيق.

**العلاقة بين أدوات آي كات وتقييم احتياجات تطبيق معايير الإيساي**

عندما يجد الجهاز الأعلى للرقابة نفسه مجهزًا بالموارد اللازمة لتطبيق الإيساي، سيكون بحاجة إلى تحديد احتياجات عملية التطبيق في منهجية الرقابة لنوع محدد من مهام الرقابة، على سبيل المثال، رقابة الالتزام. ويجب على الجهاز الأعلى للرقابة مقارنة منهجيته القائمة لرقابة الالتزام عمليًا مقابل اشتراطات معيار الإيساي 4000 (المرحلة الرابعة من عملية التخطيط أعلاه). ويمكن للجهاز الأعلى للرقابة أن يحقق ذلك من خلال استخدام أدوات آي كات لرقابة الالتزام.

سوف يكشف ما ينتج عن استخدام أدوات آي كات عن حالة ممارسات رقابة الالتزام الخاصة بالجهاز الأعلى للرقابة، وعلى هذا الأساس، يمكن للجهاز الأعلى للرقابة أن يطور إستراتيجية تلبي احتياجات تطبيق معايير الإيساي لرقابة الالتزام. ويمكن لهذا النهج أن ييسر للجهاز الأعلى للرقابة التحرك نحو الالتزام الكامل بمعايير الإيساي.

يحتوى القسم الآتي على شرح لأدوات آي كات لرقابة الالتزام.

1. **فهم أدوات آي كات لرقابة الالتزام**

إن أدوات آي كات لرقابة الالتزام مصممة لمساعدة فرق تقييم الاحتياجات في التأكد مما إذا كان الجهاز الأعلى للرقابة قد طبق متطلبات الإيساي 4000، وإذا لم يقم بذلك، تبحث عن متطلبات تطبيقه. وتتماشى متطلبات الإيساي الواردة في أدوات آي كات مع معيار الإيساي 100، والمبادئ الأساسية لرقابة القطاع العام، ومعيار الإيساي 400، والمبادئ الأساسية لرقابة الالتزام. ويضع هيكل أدوات آي كات لرقابة الالتزام خريطة لممارسات رقابة الالتزام الخاصة بالجهاز الأعلى للرقابة وفقًا للمتطلبات العامة لمعيار الإيساي 4000 الخاصة برقابة الالتزام أو وفقًا للمتطلبات المتعلقةبعملية رقابة الالتزام.

يتضمن القسم الخامس من هذه الوثيقة أدوات آي كات لرقابة الالتزام كاملة. ويمكن لفرق الأجهزة العليا للرقابة التي تُجري تقييم الاحتياجات أن تستخدم أدوات آي كات. وتمتلك أدوات آي كات ستة أعمدة كما يتضح أدناه.

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| متطلبات المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإيساي) 4000 | هل تم تنفيذ المتطلبات أثناء ممارسة الرقابة؟ | إذا كانت الإجابة **نعم**: فسر كيف يُطبق المتطلب في الممارسات الرقابية للجهاز الأعلى للرقابة. | إذا كانت الإجابة **لا**: حدد جهود التطبيق المطلوبة. | إذا كانت الإجابة **لا**: اشرح كيفية معالجة الحاجة (الاحتياجات) المحددة لتطبيق المتطلب. | إذا كان **غير مرتبط**: اشرح مبرر عدم ارتباط المتطلب. |
| العمود I | العمود II | العمود III | العمود IV | العمود V | العمود VI |

**العمود I - متطلبات الإيساي 4000**

يضم هذا العمود الرقم المرجعي للإيساي 4000 وبيان المتطلب. ويعرض مرجع الإيساي رقم الفقرة الخاصة بالمتطلب في وثيقة الإيساي 4000، على سبیل المثال المتطلب الأول هو الإيساي 4000/45.

يشمل الإيساي 4000 متطلبات الصلاحية وشروحاتها. وتعد المتطلبات شروطًا أساسية كحد أدني لأداء مهمة رقابية ذات جودة عالية، وتقدم المتطلبات باعتبارها بيانات "شرطية". وتشير كلمة "شرطية" إلى فهم الجملة كـ "شرط" عندما يستخدم الجهاز الأعلى للرقابة الإيساي كمعايير رقابية مصدقة (وعندما يشير الجهاز الأعلى إلى الإيساي في تقاريره الرقابية). وعادةً تقدم البيانات "الشرطية" للأهداف التي يجب على المدقق تحقيقها أو الشروط التي يجب على المدقق الأخذ باعتبارها.

يمتلك كل متطلب في العمود 1 تفسيرًا. أثناء استخدام أدوات الآي كات، قد يرجع الفريق إلى شرح المتطلب لفهم المبادئ والعناصر الأساسية في المتطلب.

**العمود II - هل تم تطبيق المتطلبات أثناء الممارسة الرقابية؟**

يجب على فريق الآي كات التأكد مما إذا تم تنفيذ المتطلب أم لا في عينة من ملفات الرقابة. ويمكن للفريق أن يختار واحدة من الخيارات الثلاثة التالية:

**نعم**: حسب موقف المتطلب في ملفات الرقابة، إذا وجد الفريق أنه تم تنفيذه أثناء الممارسة، فيختار ‘نعم’ وفي هذه الحالة، سيحتاج الفريق إلى تفسيره في العمود III، حيث يوضح كيف تم تنفيذ المتطلب أثناء ممارسة الجهاز الأعلى للرقابة مهمته الرقابية بالإثباتات والوثائق المرجعية.

**لا:** إذا وجد الفريق أن المتطلب غير مطبق عمليًا، فإنه يختار "لا". وهذا يعني أنه ثمة حاجة إلى بذل بعض الجهود التنفيذية من قبل الجهاز الأعلى للرقابة من أجل هذا المتطلب المحدد. وينبغي أن تنشأ الاحتياجات المعينة من تقييم المتطلب في ملفات الرقابة والوثائق المتاحة. ويوفر العمود IV قائمة بمجالات مقترحة يمكن للجهاز الأعلى للرقابة أن يبذل فيها جهوده للتطبيق من أجل الالتزام بالمتطلب.

**غير مرتبط:** قد تكون بعض المتطلبات غير مرتبطة بالتقييم المعين، على سبيل المثال: المتطلبات الخاصة بمتابعة عمليات الرقابة الأخيرة. وفي تلك الحالة، يجب على الفريق أن يختار "غير مرتبط".

**العمود III - إذا كانت الإجابة نعم: فسر كيف يُطبق المتطلب في الممارسات الرقابية للجهاز الأعلى للرقابة.**

إذا كان متطلب معين يُطبق عمليًا، فلا يحتاج هذا المتطلب إلى أي جهود تطبيق من الجهاز الأعلى للرقابة. إلا أنه لاعتبار أن المتطلب تم تنفيذه عمليًا، يحتاج فريق الآي كات إلى امتلاك إثباتات كافية وملائمة تشير إلى اتباع المدققين المعنيين للمنهجية وامتثالهم للإجراءات والإرشادات ذات الصلة والمتعلقة بالمتطلب، كما ينبغي للفريق أن يتأكد من أن ممارسات رقابة الالتزام الخاصة بالجهاز الأعلى للرقابة تستوفي المتطلب. وهذا يعني أن المتطلب ينبغي تطبيقه في عينة من العمليات الرقابية المختارة للتقييم، وليس فقط في عملية رقابة التزام واحدة.

**العمود IV - إذا كانت الإجابة لا: حدد جهود التطبيق المطلوبة**

إذا كانت النتيجة المتعلقة بمتطلب معين مفادها أن هناك جهود تطبيق مطلوبة، فسيختار فريق الآي كات المجالات التي يحتاج فيها الموقف إلى تحسين. وفيما يلي قائمة بالمجالات، فضلًا عن تفسيرات لكيفية تحليل جهود التطبيق تلك وتحديد ما إذا كانت مطلوبة.

1. سياسة الجهاز الأعلى للرقابة

تشير السياسة إلى مبادئ الإدارة العليا أو قواعدها لتوجيه القرارات التي تُتخذ داخل الجهاز الأعلى للرقابة لتحقيق النتائج والمخرجات المرجوة الواردة في المتطلب. وتعد السياسة أداةً لوضع القرارات في حيز التنفيذ. وتحدد هذه الأدوات ما يجب على المدقق فعله أثناء الممارسة. إذا صاغ الجهاز الأعلى للرقابة سياسة ما لتحقيق المتطلبات ذات الصلة، وكانت تحتوي على جميع السمات اللازمة، يمتثل المتطلب لها. وتشترط الجهود التنفيذية عندما لا توجد أي سياسة فعلية، أو لا تحمل السياسة السمات الموصوفة في المتطلب. أيضًا، يمكن أن توجد سياسة ما، لكن يمكن أن تفتقر إلى العناصر الرئيسة التي تجعل الممارسة غير ملتزمة بالمعايير.

1. الموارد البشرية بالجهاز الأعلى للرقابة

يختار ذلك إذا أوضح المتطلب أن هناك جوانب نقص في إدارة الموارد البشرية التابعة للجهاز الأعلى للرقابة. وقد تكون، على سبيل المثال، نقص في الموارد، أو ارتفاع معدل تعاقب الموظفين أو مشكلات إدارية.

1. أنظمة الجهاز الأعلى للرقابة وموارد أخرى:

يختار ذلك إذا كانت ثمة فجوة في الجهاز الأعلى للرقابة فيما يتعلق بالأنظمة والموارد الأخرى (على سبيل المثال، الموارد المالية)، للالتزام بالمتطلب المحدد. على سبيل المثال، يحتاج الجهاز الأعلى للرقابة إلى برنامج رقابة آلية لمساعدة الفريق في أخذ عينات من شريحة سكانية كبيرة وإجراء تحليل للمعلومات المُستلمة من الكيان أو أن يكون للجهاز الأعلى للرقابة موارد مالية وخدمات لوجستية غير كافية لمساعدة فريق الجهاز الأعلى للرقابة في إجراء الرقابة بموضوعية واستقلالية. وتشترط جهود التنفيذ إذا كان الجهاز الأعلى للرقابة غير قادرًا على ترتيب هذه الموارد.

1. كفاءة الفريق

يختار ذلك إذا كان أعضاء فريق الرقابة غير مؤهلين لتطبيق المتطلب أو لم يدرب الجهاز الأعلى للرقابة موظفيه في هذا المجال. يحتاج الجهاز الأعلى للرقابة إلى النظر في كفاءات الفريق للالتزام بالمتطلب. ويجب أن يتمتع فريق المدققين بأكمله بالكفاءة اللازمة لتنفيذ عملية الرقابة. وتشترط جهود التنفيذ عندما لا تتوفر إدارة الموارد البشرية المناسبة لضمان أداء المدققين المؤهلين للمهام الرقابية.

1. إدارة الرقابة والإشراف عليها، ورقابة جودتها

تُشير هذه الأمور إلى أي تدخل إداري (على سبيل المثال الإشراف على الإشراف، والمراجعة ومراجعة مراقبة الجودة)، يهدف إلى تقديم التأكيد المعقول الذي ينفذه المتطلب للمعايير ذات الصلة والمتطلبات القانونية والتنظيمية المطبقة. ويحتاج الجهاز الأعلى للرقابة إلى جهود التنفيذ عندما لا يتوفر الإشراف، والمراجعة، ومراجعة مراقبة الجودة و/أو عدم كفايتهم لتقديم تأكيد معقول يحقق الجودة المرجوة للمتطلبات.

1. منهجية الرقابة

يختار ذلك إذا كان فريق الآي كات يجد أن منهجية الرقابة لدى الجهاز الأعلى للرقابة لا تغطي المتطلب. ونتيجة لذلك، لا يطبق فريق الرقابة المتطلب في الرقابة. ويلزم بذل جهود تطبيق لتحديث المنهجية ومراجعتها.

1. تطبيق منهجية الرقابة

توجه آلية التطبيق المدقق إلى تطبيق منهجية الرقابة للممارسة وتوضح كيفية أداء المدقق للمهمة المحددة كما هو مطلوب في المعيار. وقد تأتي تلك الآلية في شكل نموذج أو عملية أو أداة أو وثيقة تستوفي المتطلبات. وتبحث الفرق عما إذا كانت آلية التطبيق لتنفيذ المتطلبات المرتبطة موجودة، وتضم جميع السمات اللازمة. تشترط جهود التنفيذ عند وجود إحدى آليات التطبيق، لكنها لا تحمل جميع السمات اللازمة، أو يكون التطبيق غير متناسق، أو عند عدم وجود آلية للتطبيق.

1. التوثيق الرقابي

يجب أن تتوفر وثائق ملائمة (سواء في تنسيق ورقي أو تنسيق إلكتروني) فيما يتعلق بالمتطلب الذي يضمن أن الشخص غير المنضم لمهمة الرقابة قادر على فهم القرارات التي اتخذها المدقق. ويحدد الجهاز الأعلى للرقابة، بطريقة مثالية، المجالات الخاصة باحتياجات التوثيق للمتطلب وتضمن إتمام عملية التوثيق التي تجرى، في الوقت المناسب وعلى نحو متسق. تشترط الجهود التنفيذية عندما يكون توثيق المتطلب جزئيًا، أو غير مكتملًا ومتسقًا وفي الوقت المناسب، أو عندما لا توجد أي عمليات توثيق.

1. التواصل

يشير التواصل إلى تدفق المعلومات داخل الجهاز الأعلى للرقابة، التي توجه مدققي المجال وتغذي وظائف الإدارة. ويعد التواصل أكثر من مجرد آلية للنقل أو إرسال رسالة. ويجب أن يؤكد التواصل على فهم جميع الأطراف لمسائل الرقابة. وينبغي للتواصل أن يضمن إبلاغ جميع أصحاب المصلحة (المرؤوسين والنظراء، والمديرين والأطراف الأخرى، وأصحاب المصلحة) بالمعلومات ذات الصلة المتعلقة بالمتطلبات بطريقة متناسقة، ووجود تفاهم مشترك حول هذا الموضوع، مما يؤدي إلى تفسير متناسق. وتشترط جهود التنفيذ عندما تكون المعلومات المتعلقة بالمتطلب غير مكتملة، ولا يوجد فهم مشترك حولها، أو إذا كان مستوى التفاهم لا يؤدي إلى تفسير متناسق.

1. التعامل مع أصحاب المصلحة

يحتاج فريق الجهاز الأعلى للرقابة إلى الاتصال بمجموعات أو منظمات مختلفة واستشارتها والتواصل معها لاستيفاء المتطلب. يُعرف أصحاب المصلحة (في الإنتوساي-P 12/3) بأنهم الشخص أو المجموعة أو المنظمة أو العضو أو النظام الذي يمكن أن يؤثر أو يتأثر بأعمال الحكومة وجهات القطاع العام وأهدافها وسياساتها. ويحتاج الجهاز الأعلى للرقابة إلى بذل جهود التنفيذ إذا لم يكن يتابع مع المستخدمين، ولا يشارك مع أصحاب المصلحة في جميع مراحل الرقابة ولا يبلغ أصحاب المصلحة بالنتائج، مثل: الإعلام أو المجتمع المدني. في بعض الحالات، قد يشترط المتطلب تعليقًا من أصحاب المصلحة لتطبيق توصيات الرقابة.

المجالات الأخرى (غير مشمولة بالقائمة): إذا حدد الفريق أي مجالات أخرى لا تندرج في القائمة أعلاه، فيمكن شرحها هنا.

**العمود V - إذا كانت الإجابة لا: اشرح كيفية معالجة احتياجات التطبيق المعينة فيما يتعلق بالمتطلب**

بعد أن يحدد الفريق المجال (المجالات) المحدد لجهود التنفيذ الواردة في العمود IV، يحتاج الفريق إلى شرح كيفية تناول هذه المجالات. في العمود V، يمكن للفريق أن يقترح ما يجب على الجهاز الأعلى للرقابة فعله، للمجالات المحددة، لضمان الالتزام بمتطلب المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإيساي) في مهمات الرقابة المستقبلية. وينبغي للفريق أن يحدد أسباب عدم الالتزام بالمتطلب. وكما ذكرنا سابقًا، قد يتطلب تحديد السبب الحقيقي لعدم الالتزام تحليلًا مفصلًا للمعلومات المجمعة. وإذا لزم الأمر، يجب على الفريق إجراء أعمال أخرى لتحديد جميع الأسباب المتعلقة بعدم الالتزام.

ويمكن لهذا العمود، إلى جانب العمود III، أن يشكل الأساس لتوصيات تقرير الآي كات. ويمكن للفريق أن يوصي، على سبيل المثال بالاستناد إلى الوضع القائم وأسبابه، حسب الاقتضاء، بتحديث السياسة أو مراجعة جزء معين من المنهجية، أو تحديث النموذج، أو إضافة مواد في تدريب المدققين، أو تخصيص الموارد البشرية الملائمة، أو تعزيز عمل رقابة الجودة.

**العمود VI - إذا كان غير مرتبط: اشرح مبرر عدم ارتباط المتطلب**

عندما يحدد الفريق أن متطلب معين غير منطبق أو غير مرتبط برقابة الالتزام تحت التقييم، فإنه يوثق المبرر الخاص بذلك في هذا العمود. على سبيل المثال، تمتلك الأجهزة العليا للرقابة ذات الصلاحيات القضائية السلطة لإصدار الأحكام واتخاذ القرارات التي تخص مسؤولين حكوميين عن الحسابات غير الملتزمة. وهناك متطلبات الإيساي (على سبيل المثال معيار الإيساي 4000/170) التي لا تنطبق سوى على الأجهزة العليا للرقابة ذات الصلاحيات القضائية. كما أن اشتراطات المشاركة في مهمات التصديق على رقابة الالتزام غير منطبقة عندما تكون المشاركة هي مشاركة في إعداد التقارير بشكل مباشر (على سبيل المثال معيار الإيساي 4000/218). ومن الضروري توثيق أساس تحديد هذا الخيار. وقد يقلل ذلك خطر تغاضي الفريق عن المتطلبات ذات الصلة.

1. **كيفية استخدام أدوات آي كات لرقابة الالتزام**

يرشد هذا القسم إلى عملية استخدام أدوات آي كات. إذ يشرح الفريق الملائم لاستخدام أدوات آي كات، والخطوات المُدرجة في استكمال الآي كات واعتبارات إنجاز الآي كات بطريقة فاعلة.

**كيف يمكن استخدام أدوات آي كات لرقابة الالتزام؟**

تُعد ممارسة جيدة أن يقوم فريق ما باستخدام الآي كات بدلًا من فرد. ونحن نوصي بأن يقوم الجهاز الأعلى للرقابة بتشكيل فريق يتألف من مدققي الالتزام الذين يمتلكون مجتمعين الاختصاصات المطلوبة من جانب معايير الإيساي. وينبغي للفريق أن يمتلك المعرفة في مجال تصميم الأبحاث، وأساليب التحقيق، والقدرة التحليلية، ومهارات الكتابة والتواصل، والإبداع، وإطار الالتزام للقطاع العام، وقواعده ولوائحه.

ويستفاد الجهاز الأعلى للرقابة إذا تمتع بعض أفراد الفريق بخلفيات إدارية حتى يكون لديهم معرفة تنظيمية جيدة وتأثير في مبادرات التنفيذ اللاحقة. كما نوصي بأن يضم الفريق أيضًا أعضاء على دراية بالممارسات الرقابية ذات الصلة على النحو المحدد في معايير الإيساي وحسب الممارسة الفعلية في الجهاز الأعلى للرقابة، وذلك بجانب الأعضاء الذين يتمتعون بفهم جيد للمسائل على مستوى الجهاز الأعلى للرقابة.

**الدعم من الإدارة العليا**

يُعد استخدام أدوات آي كات مستقلًا تمامًا عن التزامات الإدارة العليا للجهاز الأعلى للرقابة، وذلك لأنها حتمية في عملية تطبيق معايير الإيساي. ويمكن لإدارة الجهاز الأعلى للرقابة متابعة وضع مسار التقييم بشكل استباقي ومعالجة احتياجات فريق الآي كات وتحدياتهم. كما يجوز لإدارة الجهاز الأعلى للرقابة التأكد من توفر الموارد والكفاءات اللازمة لفريق أدوات آي كات من أجل تطبيق الآي كات. وينبغي لإدارة الجهاز الأعلى للرقابة النظر في تقرير الآي كات واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ التوصيات.

**كيفية استخدام أدوات آي كات لرقابة الالتزام**

يتضمن استخدام أدوات آي كات لرقابة الالتزام التخطيط، وجمع البيانات لملء جدول أدوات آي كات لرقابة الالتزام وكتابة تقرير يستند إلى النتائج.

**تخطيط أدوات آي كات لرقابة الالتزام**

يتطلب تطبيق أدوات آي كات لرقابة الالتزام، شأنه في ذلك شأن أي مشروع آخر، وجود موارد، مثل الأشخاص، والأموال، والخدمات اللوجستية والوقت. وتتمثل الممارسة المثلى في إعداد فريق الآي كات لخطة العمل التي تفصل المراحل ومتطلبات الموارد، والمخاطر المتعلقة بتحقيق كل مرحلة، كما يحتاج الفريق إلى أن يدرك المخاطر الناشئة خلال العملية ويديرها. ويختار الفريق عينة من عمليات الرقابة، التي ستكون الأساس لملء أدوات آي كات. وينبغي للجهاز الأعلى للرقابة أن يضمن وجود تدابير كافية مطبقة لفحص الجودة في مراحل مختلفة من عملية آي كات من أجل تحقيق النتائج المرجوة.

اختيار عينة من ملفات الرقابة لتغطية ممارسة الرقابة

يتعين على فريق آي كات، من أجل تقييم احتياجات تطبيق معايير الإيساي، أن يختار عينات لعمليات الرقابة من محيط رقابة الالتزام الخاص به. ويمكن لفريق الآي كات أن يختار أحدث مهمات الرقابة، لضمان أن التقييم يعكس ممارسة الرقابة الحالية. ويجب أن تمثل العينات المحددة من مهمات الرقابة النطاق الكلي لممارسات رقابة الالتزام الخاصة بالجهاز الأعلى للرقابة مما يشمل أقسام وإدارات وظيفية وأقاليم جغرافية مختلفة للجهاز الأعلى للرقابة. بعبارة أخرى، يجب أن تكون العينة المختارة نموذجية. ويجوز أن يقسم فريق الآي كات العينات طبقًا لذلك (على سبيل المثال الأقسام أو الإدارات الوظيفية) ويُجري التقييم على نحو مستقل للوصول إلى استنتاج موحد ومتسق بناءً على احتياجات التنفيذ.

تحديد الإجراءات

يمكن لفريق الآي كات أن يستخدم أدوات آي كات (القسم 5) في كل عملية رقابة التزام في العينة لتحديد الاحتياجات المتعلقة بتطبيق معايير الإيساي.

قد يحتاج فريق آي كات، كي يكون بمقدوره استخدام هذه الأدوات، إلى أن يستخدم أنواعًا مختلفة من إجراءات جمع البيانات. ويُجرى تحديد الإجراءات المستخدمة لجمع البيانات خلال مرحلة التخطيط الخاصة بعملية الآي كات.

**جمع البيانات لاستكمال أدوات آي كات لرقابة الالتزام**

نحن نوصي، أثناء جمع البيانات لتطبيق أدوات آي كات، بأن يستخدم الفريق مجموعة متنوعة من تقنيات جمع المعلومات، مثل مجموعات التركيز، والمقابلات الشخصية، ومراجعة الوثائق، والاستقصاء والملاحظة. ويجب أن تكون التقنية المختارة مناسبة لجمع معلومات صحيحة ووثيقة الصلة بتقييم احتياجات تطبيق معايير الإيساي. على سبيل المثال، إذا أراد الفريق التحقق من مدى تطبيق سياسة ما، فلن تكون المقابلات الشخصية مع الأفراد أمرًا كافيًا؛ بل سيتعين على الفريق مراجعة عملية التوثيق التي تدعم التطبيق. كما أنه من المهم جمع المعلومات عن أسباب وجود إجراءات تطبيق معايير الإيساي الخاصة بالجهاز الأعلى للرقابة أو عدم وجودها.

وخلال تطبيق الآي كات، يمكن للفريق أن يستخدم واحدة أو أكثر من التقنيات التالية لجمع البيانات:

* ملاحظة عمليات الرقابة وإجراءاتها، والأنشطة والمهام
* مراجعة الوثائق (ملفات أوراق العمل، إرشادات الرقابة، التشريعات ذات الصلة)
* المقابلات الشخصية مع الأفراد العاملين داخل الجهاز الأعلى للرقابة بمختلف المستويات
* مجموعات النقاش

كما نوصي بالحصول على مدخلات من أصحاب المصلحة الخارجيين، على سبيل المثال: الكيانات الخاضعة للرقابة، وأعضاء البرلمان، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الربحية، حسب الاقتضاء.

المنهج التشاركي

نحن نوصي باتباع عملية تشاورية من أجل تطبيق الآي كات. إذ يتعين على فريق آي كات التشاور مع شريحة شاملة من موظفي الجهاز الأعلى للرقابة على مستويات مختلفة (فريق الرقابة، والمدققين الآخرين، والمشرفين، والمديرين، والمديرين رفيعي المستوى). إننا نوصي بأن يأخذ الفريق في الحسبان أيضًا آراء أصحاب المصلحة الخارجيين واحتياجاتهم. فيساعد ذلك فريق آي كات على فهم ممارسات رقابة الالتزام والقيمة المضافة من عمليات رقابة الالتزام. وتتراوح مشاركة أصحاب المصلحة بين تقديم المعلومات أو الآراء ولعب دور أساسي في صنع القرارات المتعلقة بالاحتياجات والأولويات. وبرغم أن فريق آي كات صغير الحجم، قد يؤدي إشراك مزيد من الأشخاص إلى اتساع نطاق الملكية ووجود عملية آي كات أكثر فاعلية وكفاءة. وإذا كانت إدارة الجهاز الأعلى للرقابة قادرة على ضمان ملكية العملية في مرحلة الآي كات، ستحظى المراحل التالية من وضع إستراتيجية تنفيذ الإيساي وتطبيقها بمزيد من القبول في الجهاز الأعلى للرقابة.

التوثيق

ينبغي لفريق الآي كات أن يوثق جميع أوراق العمل والإثباتات التي ينتجها أثناء إتمام أداة الآي كات بشكل منهجي. ويساعد التوثيق الكافي (على سبيل المثال: أدوات جمع البيانات المستخدمة في جمع المعلومات) الفريق في كتابة تقرير الآي كات، وهو ضروري لتوضيح الاستنتاجات الخاصة بآي كات لإدارة الجهاز الأعلى للرقابة. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون الوثائق الكافية بمثابة مثال نموذجي لفرق آي كات المستقبلية التي تقوم بممارسات مماثلة.

**كتابة تقرير آي كات لرقابة الالتزام**

لا تنتهي العملية عندما يملأ فريق آي كات أدوات آي كات. فستوفر الأدوات المعلومات المراد تحليلها وستسمح بالوصول إلى استنتاج بشأن الممارسات الرقابية للجهاز الأعلى للرقابة. ويتم إدراج ذلك في الناتج النهائي من تكليف الآي كات، أي تقرير الآي كات.

سيحتوي التقرير على ملخص لعملية الآي كات ونظرة عامة على ممارسات رقابة الالتزام القائمة للجهاز الأعلى للرقابة مقارنة بمعايير الإيساي 4000. كما سيحدد التقرير المجالات التي يتعين بذل جهود التطبيق فيها لجعل منهجية رقابة الالتزام الخاصة بالجهاز الأعلى للرقابة ملتزمة بشكل كامل بمعايير الإيساي.

سيتوصل التقرير إلى نتائج تخص احتياجات تطبيق الإيساي في مراحل مختلفة من عمليات رقابة الالتزام، وسيقدم توصيات تستند إلى التحليل السببي.

نحن نوصي بأن يبدأ فريق آي كات بصياغة التقرير وتحديد هيكله طوال فترة تطبيق أدوات آي كات. كما نوصي بالاتفاق على هيكل تقرير آي كات خلال مرحلة التخطيط لآي كات. ويقدم القسم السابع مزيدًا من المعلومات عن صيغة مقترحة لتقرير آي كات والمبادئ التوجيهية لكتابته.

1. **أدوات آي كات التابعة لرقابة الالتزام**
2. **المتطلبات العامة لرقابة الالتزام**

| م. | متطلبات الإيساي 4000  (ضع في الحسبان التفسيرات والتوجيهات الواردة في القسم السادس فيما يتعلق بكل متطلب). | هل تم تنفيذ المتطلبات أثناء ممارسة الرقابة؟ (اختر من القائمة المنسدلة). | إذا اخترت **نعم:**  قم بتفسير كيف أن المتطلبات طبقت في الجهاز الأعلى للرقابة (مع الأدلة الداعمة والوثائق المرجعية). | إذا اخترت **لا:** حددجهودالتطبيق المطلوبة. (اختر من القائمة المنسدلة). | إذا اخترت **لا:**  اشرح كيفية معالجة الحاجة (الاحتياجات) المحددة لتطبيق المتطلب. | إذا اخترت **غير مرتبط:**  اشرح مبرر عدم ارتباط المتطلب. |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| 1 | معيار الإيساي 4000/45  ينبغي على المدقق الالتزام بالإجراءات ذات الصلة بالموضوعية والأخلاقيات، والتي تلتزم بدورها بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة حول الموضوعية والأخلاقيات. | اختر عنصرًا. |  | اختر عنصرًا. |  |  |
| 2 | معيار الإيساي 4000/48  ينبغي للمدقق أن يظل موضوعيًا حتى تتسم النتائج والاستنتاجات بالنزاهة، وعلى الأطراف الأخرى أن تنظر إليها على هذا النحو. | اختر عنصرًا. |  | اختر عنصرًا. |  |  |
| 3 | معيار الإيساي 4000/52  يقوم المدقق بإجراءات للحد من خطورة تقديم استنتاجات غير صحيحة إلى مستوى مقبول. | اختر عنصرًا. |  | اختر عنصرًا. |  |  |
| 4 | معيار الإيساي 4000/58  ينبغي على المدقق الأخذ في الاعتبار مخاطر الاحتيال عبر مسار عملية الرقابة وتوثيق نتائج التقييم. | اختر عنصرًا. |  | اختر عنصرًا. |  |  |
| 5 | معيار الإيساي 4000/64  في حال تمتع الجهاز الأعلى للرقابة بالسلطة التقديرية لاختيار نطاق رقابة الالتزام، ينبغي له تحديد المجالات الهامة للمستخدم (المستخدمين). | اختر عنصرًا. |  | اختر عنصرًا. |  |  |
| 6 | معيار الإيساي 4000/71  يتعين على المدقق ممارسة التقدير المهني في جميع مراحل عملية الرقابة. | اختر عنصرًا. |  | اختر عنصرًا. |  |  |
| 7 | معيار الإيساي 4000/74  يتعين الحصول على مشورة مهنية في حالة مواجهة قضايا صعبة أو مثيرة للجدل للمساعدة على ممارسة التقدير المهني. | اختر عنصرًا. |  | اختر عنصرًا. |  |  |
| 8 | معيار الإيساي 4000/77  يجب على المدقق استخدام الشك المهني والحفاظ على عقلية تتسم بالانفتاح والموضوعية. | اختر عنصرًا. |  | اختر عنصرًا. |  |  |
| 9 | معيار الإيساي 4000/80  يتحمل الجهاز الأعلى للرقابة مسؤولية جودة الرقابة بشكل عام لضمان تنفيذ الرقابة وفقًا للمعايير المهنية والقوانين واللوائح التنظيمية وضمان أن التقارير ملائمة للظروف. | اختر عنصرًا. |  | اختر عنصرًا. |  |  |
| 10 | معيار الإيساي 4000/85  يتعين على الجهاز الأعلى للرقابة التأكد من امتلاك فريق الرقابة بأكمله الكفاءة المهنية اللازمة لإجراء المهمة الرقابية. | اختر عنصرًا. |  | اختر عنصرًا. |  |  |
| 11 | معيار الإيساي 4000/89  ينبغي للمدقق إعداد وثائق الرقابة بقدرٍ كافٍ من التفصيل لتقديم فھم واضح للعمل المنجز والأدلة التي تم الحصول عليھا والاستنتاجات التي تم التوصل إليها. ينبغي للمدقق إعداد وثائق الرقابة في الوقت المناسب، وتحديثها باستمرار طوال مهمة الرقابة، وإكمال توثيق الأدلة التي تدعم نتائج الرقابة قبل إصدار التقرير الرقابي. | اختر عنصرًا. |  | اختر عنصرًا. |  |  |
| 12 | معيار الإيساي 4000/96  يتعين على المدقق التواصل مع الجهة محل الرقابة بطريقة فعّالة وكذلك مع المسؤولين عن الحوكمة في كافة مراحل عملية الرقابة. | اختر عنصرًا. |  | اختر عنصرًا. |  |  |
| 13 | معيار الإيساي 4000/99  ينبغي إبلاغ مستوى الإدارة المناسب وهؤلاء المكلفون بالحوكمة (إن أمكن) بحالات عدم الالتزام الجوهرية، كما ينبغي الإبلاغ أيضًا عن الأمور المهمة الأخرى الناشئة عن الرقابة وذات الصلة المباشرة بالجهة. | اختر عنصرًا. |  | اختر عنصرًا. |  |  |

1. **المتطلبات الخاصة بمسار تخطيط رقابة الالتزام**

| م. | متطلبات الإيساي 4000  (ضع في الحسبان التفسيرات والتوجيهات الواردة في القسم السادس فيما يتعلق بكل متطلب). | هل تم تنفيذ المتطلبات أثناء ممارسة الرقابة؟ (اختر من القائمة المنسدلة). | إذا اخترت **نعم:**  قم بتفسير كيف أن المتطلبات طبقت في الجهاز الأعلى للرقابة (مع الأدلة الداعمة والوثائق المرجعية). | إذا اخترت **لا:** حددجهودالتطبيق المطلوبة. (اختر من القائمة المنسدلة). | إذا اخترت **لا:**  اشرح كيفية معالجة الحاجة (الاحتياجات) المحددة لتطبيق المتطلب. | إذا اخترت **غير مرتبط:**  اشرح مبرر عدم ارتباط المتطلب. |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| 14 | معيار الإيساي 4000/101  ينبغي على المدقق أن يحدّد وبوضوح، المستخدمين المستهدفين والطرف المسؤول ويدرس الآثار المترتبة عن تلك الأدوار بغية إجراء الرقابة والتواصل وفقاً لذلك. | اختر عنصرًا. |  | اختر عنصرًا. |  |  |
| 15 | معيار الإيساي 4000/107  إذا كان للجهاز الأعلى للرقابة صلاحية تحديد نطاق رقابة الالتزام، فإنه ينبغي على المدقق أن يحدّد موضوع الرقابة المقرر قياسه أو تقييمه مقارنة بالمعايير. | اختر عنصرًا. |  | اختر عنصرًا. |  |  |
| 16 | معيار الإيساي 4000/110  عندما يكون لدى الجهاز الأعلى للرقابة صلاحية تحديد نطاق رقابة الالتزام، ينبغي على المدقق أن يحدد مسبقا المعايير الرقابية ذات الصلة ليكون الأساس للاستنتاج/الرأي المتعلق بموضوع الرقابة. | اختر عنصرًا. |  | اختر عنصرًا. |  |  |
| 17 | معيار الإيساي 4000/121  بحسب صلاحيات الجهاز الأعلى للرقابة وخصائص موضوع الرقابة واحتياجات المستخدمين المستهدفين، يقرّر المدقق إذا كانت الرقابة ستقدّم تأكيدا محدودًا أو معقولاً. | اختر عنصرًا. |  | اختر عنصرًا. |  |  |
| 18 | معيار الإيساي 4000/125  ينبغي على المدقق أن يحدّد الأهمية النسبية لتكون الأساس لتخطيط الرقابة وإعادة تقييمها طيلة عملية الرقابة. | اختر عنصرًا. |  | اختر عنصرًا. |  |  |
| 19 | معيار الإيساي 4000/131  ينبغي أن يفهم المدقق الجهة الخاضعة للرقابة وبيئتها بما في ذلك الرقابة الداخلية للجهة لتحقيق التخطيط والتنفيذ الفاعل للرقابة. | اختر عنصرًا. |  | اختر عنصرًا. |  |  |
| 20 | معيار الإيساي 4000/137  ينبغي أن يضع المدقق ويوثق إستراتيجية رقابة وخطة رقابة تصفا سويًا كيف سيتم إنجاز عملية الرقابة لإصدار تقارير تكون مناسبة في الظروف المتاحة والموارد الضرورية للقيام بذلك والجدول الزمني للعمل الرقابي. | اختر عنصرًا. |  | اختر عنصرًا. |  |  |

1. **المتطلبات المتعلقة بالإجراءات الواجب اتباعها للحصول على أدلة الإثبات**

| م. | متطلبات الإيساي 4000  (ضع في الحسبان التفسيرات والتوجيهات الواردة في القسم السادس فيما يتعلق بكل متطلب). | هل تم تنفيذ المتطلبات أثناء ممارسة الرقابة؟ (اختر من القائمة المنسدلة). | إذا اخترت **نعم:**  قم بتفسير كيف أن المتطلبات طبقت في الجهاز الأعلى للرقابة (مع الأدلة الداعمة والوثائق المرجعية). | إذا اخترت **لا:** حددجهودالتطبيق المطلوبة. (اختر من القائمة المنسدلة). | إذا اخترت **لا:**  اشرح كيفية معالجة الحاجة (الاحتياجات) المحددة لتطبيق المتطلب. | إذا اخترت **غير مرتبط:**  اشرح مبرر عدم ارتباط المتطلب. |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| 21 | معيار الإيساي 4000/144  ينبغي على المدقق أن يخطط وينفّذ إجراءات للحصول على أدلة إثبات رقابية كافية وملائمة لصياغة استنتاج بمستوى التأكيد الذي تم اختياره. | اختر عنصرًا. |  | اختر عنصرًا. |  |  |
| 22 | معيار الإيساي 4000/153  ينبغي على المدقق في الجهاز الأعلى للرقابة ذي السلطة القضائية تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة فيما يتعلق بمسؤولية الموظف العمومي الذي قد يتحمل المسؤولية عن حالات عدم الالتزام/ الأعمال غير القانونية. | اختر عنصرًا. |  | اختر عنصرًا. |  |  |
| 23 | معيار الإيساي 4000/158  ينبغي على المدقق اختيار مجموعة من التقنيات الرقابية بما يمكنه من صياغة استنتاج بمستوى التأكيد المختار. | اختر عنصرًا. |  | اختر عنصرًا. |  |  |
| 24 | معيار الإيساي 4000/170  بالنسبة إلى الأجهزة العليا للرقابة ذات السلطة القضائية، ينبغي أن يُجرى الاستفسار/طلب المعلومات بشكل كتابي إذا نصّ القانون الوطني على ذلك. | اختر عنصرًا. |  | اختر عنصرًا. |  |  |
| 25 | معيار الإيساي 4000/172  ينبغي أن يستخدم المدقق عينات الرقابة حيث يكون ذلك ملائما لتقديم كمية كافية من العناصر لاستخلاص الاستنتاجات حول المجموعة التي تم انتقاء العينة منها. وعند وضع عينة الرقابة يأخذ المدقق بعين الاعتبار الغرض من الإجراء الرقابي وخصائص المجموعة التي سيتم انتقاء العينة منها. | اختر عنصرًا. |  | اختر عنصرًا. |  |  |

1. **المتطلبات المتعلقة بتقييم أدلة الإثبات وصياغة الاستنتاجات**

| م. | متطلبات الإيساي 4000  (ضع في الحسبان التفسيرات والتوجيهات الواردة في القسم السادس فيما يتعلق بكل متطلب). | هل تم تنفيذ المتطلبات أثناء ممارسة الرقابة؟ (اختر من القائمة المنسدلة). | إذا اخترت **نعم:**  قم بتفسير كيف أن المتطلبات طبقت في الجهاز الأعلى للرقابة (مع الأدلة الداعمة والوثائق المرجعية). | إذا اخترت **لا:** حددجهودالتطبيق المطلوبة. (اختر من القائمة المنسدلة). | إذا اخترت **لا:**  اشرح كيفية معالجة الحاجة (الاحتياجات) المحددة لتطبيق المتطلب. | إذا اخترت **غير مرتبط:**  اشرح مبرر عدم ارتباط المتطلب. |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| 26 | معيار الإيساي 4000/179  ينبغي أن يقارن المدقق بين أدلة الإثبات التي تحصّل عليها والمعايير الرقابية المضبوطة لصياغة الملاحظات التي تم الوقوف عليها والتي تؤدي إلى استنتاجات الرقابة. | اختر عنصرًا. |  | اختر عنصرًا. |  |  |
| 27 | معيار الإيساي 4000/184  بالاستناد إلى نتائج الرقابة والأهمية النسبية، ينبغي للمدقق أن يستخلص استنتاجًا حول ما إذا كان موضوع الرقابة يلتزم في جميع الجوانب ذات الأهمية النسبية بالمعايير المنطبقة. | اختر عنصرًا. |  | اختر عنصرًا. |  |  |
| 28 | معيار الإيساي 4000/188  يجب أن يبين المدقق مستوى التأكيد المقدم بطريقة تتسم بالشفافية. | اختر عنصرًا. |  | اختر عنصرًا. |  |  |

1. **المتطلبات الخاصة بإعداد التقارير**

| م. | متطلبات الإيساي 4000  (ضع في الحسبان التفسيرات والتوجيهات الواردة في القسم السادس فيما يتعلق بكل متطلب). | هل تم تنفيذ المتطلبات أثناء ممارسة الرقابة؟ (اختر من القائمة المنسدلة). | إذا اخترت **نعم:**  قم بتفسير كيف أن المتطلبات طبقت في الجهاز الأعلى للرقابة (مع الأدلة الداعمة والوثائق المرجعية). | إذا اخترت **لا:** حددجهودالتطبيق المطلوبة. (اختر من القائمة المنسدلة). | إذا اخترت **لا:**  اشرح كيفية معالجة الحاجة (الاحتياجات) المحددة لتطبيق المتطلب. | إذا اخترت **غير مرتبط:**  اشرح مبرر عدم ارتباط المتطلب. |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| 29 | معيار الإيساي 4000/191  ينبغي للمدقق الإبلاغ عن الاستنتاج في تقرير الرقابة. ويُمكن التعبير عن الاستنتاج في شكل رأي أو خلاصة أو إجابة عن أسئلة رقابية محددة أو توصيات. | اختر عنصرًا. |  | اختر عنصرًا. |  |  |
| 30 | معيار الإيساي 4000/202  يجب على المدقق إعداد تقرير الرقابة بناءً على مبادئ الاكتمال والموضوعية والتوقيت المناسب والدقة وحق الرد. | اختر عنصرًا. |  | اختر عنصرًا. |  |  |
| 31 | معيار الإيساي 4000/210  يتضمن التقرير العناصر التالية (ليس بالضرورة أن يكون بهذا الترتيب):   1. العنوان 2. تحديد معايير الرقابة 3. الخلاصة التنفيذية (حسب الاقتضاء) 4. وصف موضوع الرقابة ونطاقه (مدى مهمة الرقابة وحدودها) 5. معايير الرقابة 6. توضيح الطرق المُستخدمة وإظهار الأسباب المنطقية لاستخدامها 7. النتائج 8. الاستنتاج (الاستنتاجات) أو الإجابات عن أسئلة أو آراء رقابية محددة 9. الردود الواردة من الجهة محل الرقابة (حسب الاقتضاء) 10. التوصيات (حسب الضرورة) | اختر عنصرًا. |  | اختر عنصرًا. |  |  |
| 32 | معيار الإيساي 4000/218  يتضمن التقرير العناصر التالية (ليس بالضرورة أن يكون بهذا الترتيب):   1. العنوان 2. المرسل إليه 3. وصف المعلومات المتعلقة بالموضوع والموضوع الأساسي عند الضرورة 4. مدى المهمة الرقابية وحدودها، ويتضمن هذا المدة الزمنية التي تغطيها 5. مسؤوليات الطرف المسؤول والمدقق 6. معايير الرقابة 7. تحديد معايير الرقابة ومستوى التأكيد 8. ملخص العمل المُنجَز والأساليب المستخدمة 9. الرأي/الاستنتاج 10. الردود الواردة من الجهة محل الرقابة (حسب الاقتضاء) 11. تاريخ التقرير 12. التوقيع | اختر عنصرًا. |  | اختر عنصرًا. |  |  |
| 33 | معيار الإيساي 4000/221  في الأجهزة العليا للرقابة ذات السلطة القضائية، ينبغي للمدقق أن يأخذ في الاعتبار دور النيابة العمومية أو المسؤولين عن معالجة المسائل القضائية داخل الجهاز الأعلى للرقابة، وينبغي أن يضمّن -حسب الضرورة- العناصر التالية في كل من التقارير المباشرة وتقارير مهمات التصديق:   1. تحديد الأطراف المسؤولة والجهة محل الرقابة 2. الشخص (الأشخاص المسؤولون) المسؤول ومسؤولياتهم 3. تحديد معايير الرقابة المطبقة عند أداء العمل 4. مسؤوليات المدقق 5. ملخص العمل المُنجَز 6. العمليات والإجراءات وما إلى ذلك التي تتأثر بأفعال عدم الالتزام و/أو الأفعال المحتملة غير القانونية. وهذا يتضمن -حسب الحاجة-  ما يلي:    * وصف النتائج وسببها؛    * الإجراء القانوني الذي تم انتهاكه (معايير الرقابة)؛    * تبعات أفعال عدم الالتزام و/أو الأفعال غير القانونية المحتملة. 7. الأشخاص المسؤولون وتوضيحاتهم فيما يتعلق بأفعال عدم الالتزام و/أو الأفعال غير القانونية المحتملة، حسب الاقتضاء 8. التقدير المهني للمدقق الذي يحدد ما إذا كان هناك مسؤولية شخصية لأفعال عدم الالتزام. 9. قيمة الخسارة/إساءة الاستخدام/الإهدار الناتج والمبلغ الذي يجب سداده مقابل المسؤولية الشخصية. 10. أي إجراءات تم اتخاذها من قبل الأشخاص المسؤولين أثناء المهمة الرقابية لتدارك الخسارة/إساءة الاستخدام/الإهدار الناتج. 11. حجج الإدارة فيما يتعلق بالأفعال غير القانونية / أفعال عدم الالتزام. | اختر عنصرًا. |  | اختر عنصرًا. |  |  |
| 34 | معيار الإيساي 4000/225  عند إجراء مهمات رقابة الالتزام، وحينما تعترض المدقق حالات عدم الالتزام التي قد تدلُّ على أفعال غير قانونية أو غش/احتيال، ينبغي له أن يبذل العناية المهنية الواجبة والحيطة وأن يقوم بتبليغها إلى الجهات المسؤولة. وينبغي للمدقق أن يبذل العناية الواجبة حتى لا يكون هنالك تداخل مع التبعات القانونية أو التحقيقات المستقبلية المحتملة. | اختر عنصرًا. |  | اختر عنصرًا. |  |  |

1. **المتطلبات الخاصة بالمتابعة**

| م. | متطلبات الإيساي 4000  (ضع في الحسبان التفسيرات والتوجيهات الواردة في القسم السادس فيما يتعلق بكل متطلب). | هل تم تنفيذ المتطلبات أثناء ممارسة الرقابة؟ (اختر من القائمة المنسدلة). | إذا اخترت **نعم:**  قم بتفسير كيف أن المتطلبات طبقت في الجهاز الأعلى للرقابة (مع الأدلة الداعمة والوثائق المرجعية). | إذا اخترت **لا:** حددجهودالتطبيق المطلوبة. (اختر من القائمة المنسدلة). | إذا اخترت **لا:**  اشرح كيفية معالجة الحاجة (الاحتياجات) المحددة لتطبيق المتطلب. | إذا اخترت **غير مرتبط:**  اشرح مبرر عدم ارتباط المتطلب. |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| 35 | معيار الإيساي 4000/232  يقرر المدقق متابعة الآراء/الاستنتاجات/التوصيات الخاصة بحالات عدم الالتزام في تقرير المراقبة متى كان ذلك مناسبًا. | اختر عنصرًا. |  | اختر عنصرًا. |  |  |

1. **الدليل الإرشادي لأدوات آي كات لرقابة الالتزام: تفسير متطلبات الإيساي 4000 لاستكمال أداة الآي كات المخصصة**
   * 1. **المتطلبات العامة لرقابة الالتزام**

| م. | متطلبات المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإيساي) 4000 | الشرح | الإرشادات |
| --- | --- | --- | --- |
| 1 | معيار الإيساي 4000/45  ينبغي للمدقق الالتزام بالإجراءات ذات الصلة بالموضوعية والأخلاقيات، والتي تلتزم بدورها بالمعاير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة حول الموضوعية والأخلاقيات. | ويبدي المدقق السلوك المهني والقيم الأخلاقية، بما في ذلك النزاهة والموضوعية، ويمتلك الكفاءة المهنية المطلوبة ويتوخى العناية الواجبة، والسرية، والشفافية، كما يتعين على المدقق التحلي بالاستقلالية فعليًا وظاهريًا وكذا السرية المتعلقة بجميع موضوعات الرقابة. | * تحقق مما إذا كان للجهاز الأعلى للرقابة قواعد للأخلاقيات المهنية. إذا كان للجهاز الأعلى للرقابة أخلاقيات مهنية، تحقق كيف وضع الجهاز الأعلى للرقابة أنظمة للتأكد من استوفاء موظفيه للمتطلبات الأخلاقية. * ابحث ما إذا كانت إدارة الموارد البشرية والإدارات الوظيفية التابعة للجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة تراعي المتطلبات الأخلاقية والمهنية في عمل الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة. |
| 2 | معيار الإيساي 4000/48  ينبغي للمدقق أن يظل موضوعيًا حتى تتسم النتائج والاستنتاجات بالنزاهة، وعلى الأطراف الأخرى أن تنظر إليها على هذا النحو. | ويبدي المدقق الموضوعية عند اختيار الأهداف الرقابية وتحديد المعايير. وينبغي على المدقق ضمان أن التواصل مع أصحاب المصلحة لا يمس من موضوعية الجهاز الأعلى للرقابة.  يمكن أن يكون موضوع ومعيار الرقابة محددان بمقتضى التشريع الوطني و/أو بمقتضى اختصاص الجهة الخاضعة للرقابة وفي هذه الحالات لن يكون دائمًا للجهاز الأعلى للرقابة القدرة على التأثير في نطاق العمل الرقابي، غير أن هذا التقييد لا يؤثر على موضوعية المدقق.  ويتعين على المدقق تجنب التأثير غير المبرر النابع من جانب أي من الجهات ذات الصلة عند صياغة تقرير متوازن، والحفاظ على الموضوعية حتى يعتبر عمله وتقريره غير متحيز من جانب جهات أخرى معتدلة ومستنيرة. | * تحقق مما إذا كانت منهجية الرقابة لدى الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة تحقق الموضوعية والمعيارية. * تحقق مما إذا كانت آليات التطبيق للمنهجية توضح الأنظمة، والعمليات، وأدوات التوجيه والنماذج لمساعدة المدققين على الحفاظ على الموضوعية واتباع الإرشادات. * تحقق من آليات الجهاز الأعلى للرقابة الحالية للتواصل مع أصحاب المصلحة. |
| 3 | معيار الإيساي 4000/52  يقوم المدقق بإجراءات للحد من خطورة تقديم استنتاجات غير صحيحة إلى مستوى مقبول. | التدقيق هو العملية التي يقوم فيها المدقق ببعض الإجراءات للحد من مخاطر التوصل إلى استنتاجات غير صحيحة أو إدارة هذه المخاطر، مع الوضع في عين الاعتبار وجود قيود ملازمة لجميع عمليات التدقيق. ويشتمل الحد من مخاطر التدقيق على توقع المخاطر المحتملة أو المعروفة للعمل والنتائج المترتبة عليه، وإعداد إجراءات لمعالجة تلك المخاطر أثناء التدقيق وتوثيق أي من هذه المخاطر سيُجرى معالجتها وكيفية القيام بذلك.  يتعين على المدقق تقييم:  أ) ما إذا كان نطاق العمل المنجز كافٍ، و  ب) ما إذا كانت الأدلة الرقابية كافية ومناسبة.  تشتمل مخاطر مهمة رقابة الالتزام على كلٍ من مهمات التصديق والرقابة المباشرة. فينبغي للمدقق دراسة ثلاثة مخاطر وهي المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة ومخاطر الاكتشاف.  فيما يتعلق بالأجهزة العليا للرقابة ذات الصلاحيات القضائية، قد تتضمن اعتبارات مخاطر الرقابة ما يلي:  أ) تحديد على من تقع مسؤولية أفعال عدم الالتزام.  ب) تحديد الفترة الزمنية التي قد يخضع الموظفون العموميون للمساءلة عنها.  ج) تحديد ما إذا كانت هذه الأفعال قد تسببت في خسارة أموال عامة أو إهدارها. | * تحقق مما إذا كانت منهجية التدقيق للأجهزة العليا للرقابة تتضمن أن يضع المدقق في الحسبان العناصر الثلاثة لمخاطر الرقابة. * تحقق مما إذا كانت آليات التطبيق للمنهجية توضح الأنظمة، والعمليات، وأدوات التوجيه والنماذج لمساعدة مراجعي الحسابات على تطبيق نموذج مخاطر الرقابة. * افحص الوثائق (الإلكترونية و/أو الورقية) التي تم تطبيقها على عينة ملفات الرقابة المختارة، وتحقق مما إذا كان المدقق قد طبق إجراءات تقيم المخاطر طبقًا للمتطلبات وأن الأعمال الرقابية كافية ومدعومة بالأدلة المناسبة. |
| 4 | معيار الإيساي 4000/58  ينبغي على المدقق الاخذ في الاعتبار مخاطر الاحتيال عبر مسار عملية الرقابة وتوثيق نتائج التقييم. | ينبغي أن يحدد المدقق مخاطر الاحتيال ويقيّمها، فضلاً عن قيامه بجمع أدلة كافية ومناسبة تتعلق بمخاطر الاحتيال المحددة وذلك من خلال تنفيذ إجراءات رقابية ملائمة.  يُنظر إلى مخاطر الاحتيال وتقييم الأهمية النسبية المرتبطة به في سياق واسع النطاق وكجزء من مخاطر الاحتيال التي تُراعى في رقابة الالتزام.  يتحمل المدقق المسؤولية للحفاظ على الشك المهني أثناء عملية الرقابة بالنظر إلى احتمالية تجاوز الإدارة للضوابط وإدراك حقيقة أن إجراءات الرقابة التي قد تكون فعّالة في الكشف عن الخطأ وقد لا تكون فعّالة في الكشف عن الاحتيال. ينبغي لمدققي الجهاز عند تحديد حالات الاحتيال، اتخاذ الإجراءات لضمان الاستجابة المناسبة بطريقة الرقابة وفقًا للجهاز الأعلى للرقابة العامة والمحاسبة والظروف المُحيطة بعملية الرقابة. | * تأكد من أن منهجية الرقابة لدى الجهاز الأعلى للرقابة تحتوي على نص يتطلب تحديد مخاطر الاحتيال وتقييمها مع وجود عملية جمع الأدلة المتعلقة بالمخاطر المحددة. * تأكد مما إذا كانت آليات تطبيق المنهجية تحدد العمليات، والأنظمة، والأدوات، والنماذج فيما يتعلق بالمدققين لتحديد مخاطر الاحتيال وتقييمها، وتنفيذ الإجراءات لجمع الأدلة ذات العلاقة. * افحص السجلات (الإلكترونية و/أو الورقية) التي تم تطبيقها على عينة ملفات الرقابة المختارة، وتحقق مما إذا كان المدقق قد حدد مخاطر الاحتيال ووضع إجراءات رقابية ملائمة تتعلق بالمخاطر المحددة. * تأكد مما إذا كان الجهاز الأعلى للرقابة لديه آلية تستخدم بشكل صحيح لمساعدة المدققين على اتخاذ قياسات ملائمة تتناسب مع صلاحيات الأجهزة العليا للرقابة عند اشتباههم في وجود احتيال خلال عملهم. * افحص ملفات الرقابة المختارة، لتوضيح كيفية استجابة المدققين للمواقف عند الاشتباه في وجود احتيال خلال عملهم. |
| 5 | معيار الإيساي 4000/64  في حال تمتع الجهاز الأعلى للرقابة بالسلطة التقديرية لاختيار نطاق رقابة الالتزام، ينبغي له تحديد المجالات الهامة للمستخدم (المستخدمين). | يكون لدى الأجهزة العليا للرقابة صلاحيات ملزمة متعلقة برقابة الالتزام، وفي هذه الحالة تكون المتطلبات ليست ذات صلة.  في حال تمتع الجهاز الأعلى للرقابة بسلطة تقديرية لتحديد نطاق عمليات رقابة الالتزام، فإنه يقوم بالإجراءات الضرورية لتحديد المجالات الهامة و/أو المجالات ذات المخاطر المحتملة بسبب عدم الالتزام.  عند تنفيذ هذه الإجراءات، يجوز للمدقق أن يضع في الحسبان المصالح أو التوقعات العامة، والأثر على المواطنين، والمشاريع ذات التمويل العام الكبير، وأهمية نصوص معينة في القانون، ومبادئ الحوكمة الرشيدة، والانتهاكات المحتملة للقوانين المعمول بها وغيرها من اللوائح التنظيمية التي تحكم نشاط الجهة العامة، أو الدين العام، والعجز العام والالتزامات الخارجية.  عند تنفيذ هذه الإجراءات، قد يدرس المدقق تقديرات الموازنة والمنشورات وتقارير التقييم إلخ. وقد يحضر المدقق أيضًا المؤتمرات ومنتديات المناقشة لتحصيل معلومات قيمة لإرساء الأساس للموضوعات المختارة والحد من خطر الرقابة على المجالات ذات الخطورة المنخفضة.  وقد يتعرض المدقق أيضًا لأمثلة على عدم الالتزام في أنواع أخرى من العمل الرقابي الذي يُجرى في الجهاز الأعلى للرقابة. يجب على الجهاز الأعلى للرقابة وضع آلية لإعداد تقرير عن عدم الالتزام من أجل عمليات تقييم المخاطر للعام القادم. | * تحقق مما إذا كان الجهاز الأعلى للرقابة يتمتع بسياسات وإجراءات لتحديد المجالات المهمة لتحديد تغطية مهمات رقابة الالتزام. * تحقق من الآليات الداخلية للجهاز الأعلى للرقابة المتبعة للنظر في الموضوعات المحددة للتغطية وللنظر في حالات عدم الالتزام المحددة في غيرها من عمليات التدقيق. * تأكد مما إذا كان الجهاز الأعلى للرقابة لديه آليات لمساعدة المدققين في التعامل مع أصحاب المصالح في المحافل المختلفة. |
| 6 | معيار الإيساي 4000/71  يتعين على المدقق ممارسة التقدير المهني في جميع مراحل عملية الرقابة. | ممارسة التقدير المهني أساسي في جميع مراحل المسار الرقابي. إن استخدام الحكم المهني في عمليات الرقابة يقتضي على المدققين تطبيق كافة معرفتهم ومهاراتهم والتدريبات التي تلقوها وخبراتهم عند اتخاذ القرارات في مراحل مختلفة أثناء الرقابة. ويُمكن للمدققين بهذه الطريقة استعراض السياقات أو المواقف المختلفة من زوايا ووجهات نظرية متباينة.  يستخدم المدقق التقدير المهني عند اتخاذ القرار بخصوص مستوى التأكيد. يُستخدم التقدير المهني عند تقييم المخاطر والأهمية النسبية، وعند تحديد موضوع الرقابة ونطاقها والمعايير الرقابية المنطبقة. ويُستخدم التقدير المهني كذلك لتقييم الإجراءات الضرورية لجمع أدلة إثبات ملائمة وكافية ولتقييم مدى ملاءمتها وكفايتها. كذلك يكون التقدير المهني أساسي عند تحليل أدلة الرقابة وصياغة الاستنتاجات اعتمادًا على ما تم التوصل إليه من ملاحظات. | * تأكد من أن منهجية الرقابة لدى الجهاز الأعلى للرقابة تحتوي على نص يتطلب ممارسة الحكم المهني. * تأكد مما إذا كانت آليات تطبيق المنهجية تحدد العمليات، والأنظمة، والأدوات، والنماذج لتطبيق الحكم المهني للمدقق وتوثيقه. * افحص السجلات (الإلكترونية و/أو الورقية) التي تم تطبيقها على عينة ملفات الرقابة المختارة، وتحقق مما إذا كان المدقق قد مارس الحكم المهني في مراحل الرقابة المختلفة. |
| 7 | معيار الإيساي 4000/74  إذا لم تتوفر الخبرة لدى الفريق الرقابي في مسائل صعبة أو خلافية ينبغي طلب مشورة مهنية. | ويُمكن في بعض المجالات المتخصصة أو في حالة التعامل مع مواضيع رقابية صعبة الاستعانة بخبراء خارجيين لاستكمال المعرفة التي تنقص فريق الرقابة. وقد تتعلق هذه المسائل بكفاءات تتعلق بنشاط خصوصي أو قانوني أو منهجي. من المهم توضيح المسائل الخلافية داخل فريق الرقابة، وبين فريق الرقابة وأي جهة أخرى معنية بالرقابة. وتشمل الأمور المُتعلقة بتقييم الكفاءات والقدرات والموضوعية للخبراء تحديد ما إذا كان عمل الخبير يتعلق بمتطلبات الأداء التقني أو المهني أو الصناعي. | * تأكد مما إذا كان الجهاز الأعلى للرقابة لديه سياسة للاستعانة بخبراء خارجيين أو خبراء داخليين للحصول على المشورة. (في حال عدم وجود مثل هذه السياسة، لا يلزم إجراء تقييم إضافي). * إذا كان لدى الجهاز الأعلى للرقابة سياسة مُحددة، ينبغي التأكد من توفر أنظمة تقييم أو عمليات أو إرشادات أو أدوات أو نماذج تعمل على التحقق من أن الخبراء الخارجيين أو الداخليين يتمتعون بالكفاءة والقدرات المطلوبة لإنجاز العمل المنوط بهم. * افحص السجلات (الإلكترونية و/أو الورقية) التي تم تطبيقها على عينة ملفات الرقابة المختارة، وتحقق إذا كان الخبراء الخارجيون أو الداخليون موثقين، والتأكد ما إذا كان يستوفي الخبراء شروط المعايير. |
| 8 | معيار الإيساي 4000/77  يجب على المدقق استخدام الشك المهني والحفاظ على عقلية تتسم بالانفتاح والموضوعية. | إن الشك المهني هو اتجاه يشمل المحافظة على عقلية تتسم بالانفتاح وحب الاستطلاع مع الانتباه للظروف التي قد تشير إلى احتمالية عدم الالتزام بسبب الخطأ والاحتيال. ويعد الشك المهني أمرًا هامًا عند تقييم أدلة الرقابة التي تناقض أدلة رقابية أخرى جرى الحصول عليها بالفعل والمعلومات التي تدعو للتساؤل عن أدلة الرقابة كالوثائق والإجابات عن الاستفسارات.  وتعد ممارسة الشك المهني أمرًا ضروريًا للتأكد من تجنب المدقق التحيز الشخصي وعدم إفراطه في التعميم عند استخلاص الاستنتاجات من الملاحظات. بالإضافة إلى ذلك، يتصرف المدقق بعقلانية استنادًا إلى تقييم نقدي لكافة الأدلة التي تم جمعها. | * تأكد من أن الجهاز الأعلى للرقابة لديه سياسة يستخدمها المدققون في تطبيق الشك المهني داخل السياق الذي توفره معايير الرقابة في جميع مراحل عملية الرقابة. * إذا كان للجهاز الأعلى للرقابة سياسة ومنهجية، ينبغي التأكد من توفر الأنظمة، والعمليات، والأدوات استرشادية، والنماذج، وغير ذلك لضمان أن المدقق قد استخدم الشك المهني. * افحص السجلات (الإلكترونية و/أو الورقية) التي تم تطبيقها على عينة ملفات الرقابة المختارة، وتحقق إذا كان المدقق قد طبق الشك المهني في التحليلات التي نفذها. |
| 9 | معيار الإيساي 4000/80  يتحمل الجهاز الأعلى للرقابة مسؤولية جودة الرقابة بشكل عام لضمان تنفيذ الرقابة وفقًا للمعايير المهنية والقوانين واللوائح التنظيمية وضمان أن التقارير ملائمة للظروف. | لذلك قد يلزم تطبيق إجراءات رقابة وضمان الجودة ذات الصلة والتي تسهل من إدارة عملية الرقابة ومن التأكد من أن المدققين يتلقون التعليقات من العاملين داخل الفريق وخارجه.  وتتمثل إجراءات رقابة الجودة في مراحل الإشراف والمراجعات والتشاور والتدريب الكافي وقد تشمل مراحل التخطيط والتنفيذ وإعداد التقارير الرقابية. في إطار نطاق إجراءات رقابة الجودة، قد يمتلك الجهاز الأعلى للرقابة نظام ضمان جودة مناسب للتأكيد على جودة شاملة للرقابة.  وتعتمد الجودة الشاملة للجهاز الأعلى للرقابة على نظام تتحدد فيه الأدوار والمسؤوليات بوضوح. يكفل الجهاز الأعلى للرقابة أداء فريق الرقابة للمعايير المناسبة ونظام لمراجعة عمل المدققين خلال عملية الرقابة. يقوم مراجع مراقبة الجودة بتوثيق عملية المراجعة في ملف التدقيق. | * تأكد من أن الجهاز الأعلى للرقابة لديه سياسة ضمان الجودة ومعايير ضمان الجودة ومتطلبات توثيق ذلك. * تأكد من أن إدارة الرقابة والإشراف وأنظمة رقابة الجودة والعمليات والأدوات التوجيهية والنماذج وما إلى ذلك تُتيح للجهاز الأعلى للرقابة التأكد من سلامة الرقابة بالجودة المناسبة. * تأكد من تنفيذ إجراءات رقابة الجودة سواء (إلكترونية أو ورقية) في عينة ملفات الرقابة المختارة |
| 10 | معيار الإيساي 4000/85  يتعين على الجهاز الأعلى للرقابة التأكد من امتلاك فريق الرقابة بأكمله الكفاءة المهنية اللازمة لإجراء المهمة الرقابية. | يحتاج الجهاز الأعلى للرقابة التأكد من أن فريق الرقابة لدية المهارة والكفاءة اللازمة للقيام بعملية المراقبة بفاعلية. ويجب أن يتمتع أعضاء فريق التدقيق بالتعليم والخبرة المناسبين لطبيعة عملية التدقيق ونطاقها وتعقيداتها. ويجب أن يُوضع في الحسبان ما إذا كان الفريق قادرًا على تحديد المعايير الخالية من التحيز مع حق الوصول العام إلى المعلومات الصحيحة فضلاً عن النظر في المعلومات المتاحة والوقت الكافي لإكمال التكليفات الرقابية.  يتم تجميع فريق الرقابة ليتمتع بشكلٍ جماعي بالكفاءة والمعرفة والمهارات والخبرات اللازمة لتنفيذ الرقابة وفقًا للمعايير المهنية. واستنادًا إلى موضوع الرقابة، فإن ذلك يشمل ما يلي:  أ) مهارات الرقابة والمهارات المتعلقة بجمع البيانات وتحليلها.  ب) الأهلية القانونية.  ج) فهم أنواع الرقابة المختلفة والخبرة العملية بها.  د) معرفة المعايير والمرجعيات المعمول بها.  ه) فهم عمليات الجهة الخاضعة للرقابة والخبرة المناسبة لنوع الجهة وعمليات الرقابة.  و) القدرة على ممارسة التقدير المهني واكتساب الخبرة منه.  ز) إعداد تقرير مدقق ملائم للظروف | تأكد من أن الجهاز الأعلى للرقابة لديه سياسة توجب على فريق الرقابة التحلي بمجموعة من الكفاءات والمهارات اللازمة لأداء رقابة الالتزام. تأكد أيضًا من أن الجهاز الأعلى للرقابة لديه سياسة إدخال خبراء خارجيين، وفي حال نصت سياسات ومنهجية الأجهزة العليا للرقابة على أنه إذا أجرى خبراء خارجيون أعمال الرقابة نيابة عن الجهاز الأعلى للرقابة، فإن الجهاز الأعلى للرقابة لا يزال مسؤولاً عن الاستنتاج (الاستنتاجات).  في حالة وجود سياسة لدى الجهاز الأعلى للرقابة، لتقييم أنظمة إدارة الموارد البشرية والعمليات المتاحة لضمان مراعاة كفاءة الفريق في الاختيار. وأيضًا التحقق مما إذا كان يمتلك الخبراء الخارجيين الكفاءة والقدرات المطلوبة لإنجاز العمل المنوط بهم.  تأكد من إذا كان الجهاز الأعلى للرقابة يمتلك نظام لتوثيق كفاءات عمليات تدقيق التوافق المخطط لها لدورة أو سنة الرقابة.   * افحص السجلات (الإلكترونية وغير الإلكترونية) الخاصة بنموذج ملفات الرقابة، وتأكد من توافق طريقة تشكيل فريق الرقابة مع طبيعة عملية رقابة الالتزام وفق هذا الشرط، وتحقق أيضًا من أن الجهاز الأعلى للرقابة يوفر تدريبات للمدققين لاطلاعهم على مجموعة المهارات الموجودة عند العاملين لديه باستمرار. |
| 11 | معيار الإيساي 4000/89  ينبغي للمدقق إعداد وثائق الرقابة بقدرٍ كافٍ من التفصيل لتقديم فھم واضح للعمل المنجز والأدلة التي تم الحصول عليھا والاستنتاجات التي تم التوصل إليها. ينبغي للمدقق إعداد وثائق الرقابة في الوقت المناسب، وتحديثها باستمرار طوال مهمة الرقابة، وإكمال توثيق الأدلة التي تدعم نتائج الرقابة قبل إصدار التقرير الرقابي. | وثائق الرقابة هي عبارة عن سجل كتابي بالمعلومات الأساسية التي يكوِّن المدققون من خلالها استنتاجاتهم أو آرائهم حول رقابة الالتزام. والغرض من توثيق العمل المنجز هو تعزيز شفافية العمل الذي يقوم به المدقق. وفي نفس الوقت، تمكين المدقق صاحب الخبرة، الذي ليس له صلة سابقة بالرقابة، من فهم الموضوعات المهمة التي تنشأ أثناء الرقابة، والاستنتاج (الاستنتاجات) أو الرأي (الآراء) التي تم التوصل إليها، والتقديرات المهنية الهامة التي تصدر عند الوصول إلى هذا الاستنتاج (الاستنتاجات) أو الرأي (الآراء).  كما يُيسر التوثيق السليم من المراجعة المفيدة وتقييم أدلة التقييم التي تم التوصل إليها وكذلك الاستنتاجات قبل إصدار التقرير.  ويشمل التوثيق حسب الاقتضاء ما يلي:  أ) شرح موضوع الرقابة.  ب) تقييم المخاطر وإستراتيجية الرقابة وخطتها والوثائق ذات الصلة.  ج) الأساليب المطبقة والنطاق والمدة الزمنية التي تغطيها الرقابة.  د) طبيعة إجراءات الرقابة المنفذّة وتوقيتها ومداها.  ه) نتائج إجراءات الرقابة المنفذّة والأدلة الرقابية التي تم الحصول عليها.  و) تقييم أدلة الرقابة التي تشكل النتيجة (النتائج) والاستنتاج والرأي والتوصية (التوصيات).  ز) الأحكام التي تم إصدارها في عملية الرقابة والأسباب الكامنة خلفها.  ح) التواصل مع الجهة محل الرقابة وتعقيبها  ط) المراجعات الإشرافية وغيرها من ضمانات رقابة الجودة المنفذة.  عندما يجمع المدقق الأدلة على أنه الوقت الذي ينبغي له تقييم الأدلة المتاحة وفقًا للمعايير وتوثيق هذه الخطوات بدقة. لذلك ينبغي للمدققين مراجعة كافة الأعمال الورقية لضمان وجود جميع الأدلة المتاحة التي تدعم رأيهم أو استنتاجهم الرقابي قبل إصدار تقارير الرقابة. وهذا يُرضي مراجع عمل التدقيق بأن جميع النتائج والتأكيدات تحتوي على مستندات داعمة كافية. | تأكد أن الجهاز الأعلى للرقابة لديه سياسة توجب على المدققين توثيق جميع مراحل عملية الرقابة؛ وهي التخطيط، وجمع المعلومات، وتقييم الأدلة، وإعداد التقارير، والمتابعة.  تأكد من وجود الأنظمة أو العمليات أو الإرشادات أو الأدوات أو النماذج، وما إلى ذلك، فضلاً عن كفايتها لتوثيق جميع مراحل علمية الرقابة.  تأكد من أن المدققين قاموا في نماذج ملفات الرقابة بتوثيق عملهم وفق الشروط المعمول بها.  تأكد من الطريقة التي قام من خلالها المدققون بالتوثيق في جميع مراحل عملية الرقابة.  تأكد من نوع الإجراءات أو الأدوات المُتاحة للالتزام بشرط التوثيق.  تأكد من وجود تدخل من جانب إدارة المجلس الأعلى للرقابة لضمان جودة التوثيق، وحدد طبيعة هذا التدخل. |
| 12 | معيار الإيساي 4000/96  يتعين على المدقق التواصل مع الجهة محل الرقابة بطريقة فعّالة وكذلك مع المسؤولين عن الحوكمة في كافة مراحل عملية الرقابة. | يتعين على المدققين الحفاظ على الاتصال الفعال مع الجهة محل الرقابة في جميع مراحل عملية الرقابة.  قد تتضمن الموضوعات، التي يتم إبلاغها كتابيًا إلى الجهة محل الرقابة موضوع الرقابة ومعايير الرقابة ومستوى الضمان والمدة الزمنية للرقابة وتعهدات الحكومة والمنظمات والبرامج المدرجة في الرقابة، مثل التأكيد على صحة شروط المهمة. وقد يساعد التواصل في هذه الموضوعات على تحقيق الفهم المتبادل لعملية الرقابة وعمليات الجهات محل الرقابة.  ويراعي المدقق توقيت التواصل سواءً كان شفهيًا أو كتابيًا أو كليهما.  وفي مرحلة التخطيط، يعمل التواصل ثنائي الاتجاه على ضمان وجود تفاهم رسمي بين المدققين والجهة الخاضعة للرقابة أو الطرف المسؤول فيما يتعلق ببنود التواصل وأدوارهم ومسؤولياتهم ذات الصلة،  يُتيح التواصل للمدققين أثناء جمع الأدلة التوصل إلى توضيحات حول النتائج الأولية، ومراجعة تقييم الخطر أو المراقبة، ومراجعة إستراتيجية الرقابة وخطتها، وتعديل إجراءات الرقابة التي وضعوها للاستجابة بفاعلية إلى خطر الرقابة.  عند تقييم الأدلة ووضع الاستنتاج (الاستنتاجات) وإعداد التقارير عن النتائج، يُساعد التواصل في عمليات التحقق المتبادلة مع الجهات محل الرقابة من معرفة مدى مناسبة الأدلة التي تم جمعها وكفايتها، كما يُساعد التحقق المتبادل في ضمان عدم وجود أخطاء فعلية في استيعاب المدققين للموضوع والتعرف على المعايير وتطبيقها وكذلك التوصل إلى استنتاج (استنتاجات). | * تأكد من أن الجهاز الأعلى للرقابة لديه سياسة/منهجية تُلزم المدققين بالحفاظ على التواصل مع الجهة الخاضعة للرقابة في جميع مراحل عملية الرقابة إذا كانت السياسة تتضمن المسائل التي يجب إبلاغها كتابة. * تأكد من أن الأنظمة والعمليات والإرشادات والأدوات والنماذج، وما إلى ذلك، مطبقة لضمان أنها (أ) تُسهِّل عمليات التواصل المناسب بين الجهاز الأعلى للرقابة والجهة الخاضعة للرقابة و(ب) تمنع أي شيء من المساس باستقلالية المدققين. * افحص سجلات التواصل (الإلكترونية وغير الإلكترونية) التي تم تطبيقها على عينة ملفات الرقابة، وتأكد أيضًا أن الجهاز الأعلى للرقابة يلتزم بالشروط المُتبعة في التواصل مع الجهة الخاضعة للرقابة. |
| 13 | معيار الإيساي 4000/99  ينبغي إبلاغ مستوى الإدارة المناسب وهؤلاء المكلفون بالحوكمة (إن أمكن) بحالات عدم الالتزام الجوهرية، كما ينبغي الإبلاغ أيضًا عن الأمور المهمة الأخرى الناشئة عن الرقابة وذات الصلة المباشرة بالجهة. | قد يواجه المدققون خلال عملية الرقابة صعوبات أو تأخيرات في الحصول على المعلومات أو السجلات اللازمة من الجهة الخاضعة للرقابة أو الطرف المسؤول. وبالمثل، قد يواجه المدققون خطرًا يشير إلى وجود أفعال غير قانونية أو احتيال، ويتعين على المدققين في مثل هذه الحالات رفع هذه المعلومات فورًا للمستوى الإداري المناسب أو المسؤولين عن الحوكمة، فضلاً عن إطلاعهم على تأثير التغاضي عن هذه الحالات على نتائج الرقابة؛  أما إذا كان لدى المدققين شك في وجود حالات احتيال داخل الجهة الخاضعة للرقابة، يتعين عليهم إطلاع المستوى الإداري المناسب، حتى يتسنى للجهة الخاضعة للرقابة اتخاذ الإجراءات الوقائية بدلاً من مواجهة العقبات السلبية بعد ذلك.  ويُمكن نقل النتائج التي لا تعد ذات أهمية أو التي لا نضمن إدراجها في تقرير المدقق إلى الإدارة خلال المهمة الرقابية. إذ أن إبلاغ هذه النتائج قد يساعد الجهة محل الرقابة على معالجة حالات عدم الالتزام وتجنّب حدوث حالات مشابهة في المستقبل. | * تأكد من أن الجهاز الأعلى للرقابة لديه سياسة توضح كيفية التعامل مع الصعوبات الكبيرة التي تواجه المدققين، فضلاً عن حالات عدم الالتزام التي يكتشفونها في المستوى الإداري المناسب داخل الجهة الخاضعة للرقابة خلال عملية الرقابة. * تأكد من مدى ملائمة الأنظمة والعمليات والإرشادات والأدوات والنماذج وما إلى ذلك ودعمها للتواصل الفعال في الاستجابة إلى هذا الشرط من المعايير. * في عينات ملفات الرقابة المختارة، تأكد من التزام الجهاز الأعلى للرقابة بهذا الشرط في أي حالة ذات صلة. |

* + 1. **المتطلبات الخاصة بمسار تخطيط رقابة الالتزام**

| م. | متطلبات المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإيساي) 4000 | الشرح | الإرشادات |
| --- | --- | --- | --- |
| 14 | معيار الإيساي 4000/101  ينبغي على المدقق أن يحدّد وبوضوح، المستخدمين المستهدفين والطرف المسؤول ويدرس الآثار المترتبة عن تلك الأدوار بغية إجراء الرقابة والتواصل وفقًا لذلك. | المستخدمون المستهدفون هم الأفراد أو المؤسسات الذين يعد المدقق من أجلهم تقرير رقابة الالتزام، وقد يكون المستخدمون المستهدفون جهات تشريعية أو إشرافية، أو المكلفون بالحوكمة، أو النائب العام، أو الإعلام أو عموم المواطنين. أما المُستخدمين الأساسيين لرقابة الالتزام غالبًا ما يكونون الجهات التي أصدرت المرجعيات التي تم تحديدها كمعايير عملية الرقابة. ويُشكِّل تحديد المستخدمين المستهدفين الأساس لتقييم الأهمية النسبية وعمليات التواصل وإعداد التقارير.  يؤثر الحكم المهني للمدقق على شكل التقرير ومحتواه من ناحية التواصل بالشكل الأكثر فاعلية مع المستخدمين المستهدفين. وقد تختلف حاجات المستخدمين باختلافهم سواء كانوا جهات تشريعية أم جهات مانحة أم مواطنين أم أطراف ذات علاقة أخرى ذات صلة.  كما أن الطرف المسؤول في رقابة الالتزام هو الأصعدة عن موضوع الرقابة، ويتعين على الطرف المسؤول الالتزام بالمعايير التي يستمدها على سبيل المثال من القوانين، واللوائح، والقوانين المتعلقة بالميزانية، واللوائح المالية. واستنادًا إلى الموضوع، يختار المدقق معايير الرقابة ذات الصلة. ويحتاج المدقق أيضًا أن يتواصل مع الطرف المسؤول في مناسبات عديدة خلال مسار الرقابة.  عند التخطيط للرقابة، يختار المدقق الأهمية النسبية، استنادًا إلى احتياجات المستخدمين المستهدفين. ويعد تحديد الطرف المسؤول مهمًا عند تحديد معايير الرقابة. بالنسبة لبعض مواضيع الرقابة قد يكون من الملائم إشراك أكثر من طرف مسؤول، مثلاً، تكون هذه الحالة موجودة حين تكون أكثر من جهة معنية بتنفيذ الميزانية. وقد يزداد عدد المستخدمين المستهدفين في هذه الحالات. | * تأكد من أن الجهاز الأعلى للرقابة يمتلك السياسة اللازمة لتحديد المستخدمين المستهدفين لتقرير الرقابة. * تأكد من وجود العمليات، والأنظمة، والتوجيهات، والنماذج المحددة لمساعدة المدققين على تحديد المستخدمين المستهدفين. * تأكد مما إذا تم تحديد المستخدمين المستهدفين في عينة ملفات الرقابة المختارة وتأكد من وجود توثيق كافٍ لدعم عملية التحديد. * تأكد من وجود عمليات وأنظمة وتوجيهات ونماذج محددة تساعد المدققين على استيعاب الوضع القانوني، أو المرجعيات المُتبعة والمسؤوليات ذات الصلة بالجهة الخاضعة للرقابة. * تأكد من أن مسؤوليات الأطراف المسؤولة والكيانات الخاضعة للرقابة قد تم تحديدها في عينة ملفات الرقابة المختارة. |
| 15 | معيار الإيساي 4000/107  إذا كان للجهاز الأعلى للرقابة صلاحية تحديد نطاق رقابة الالتزام، فإنه ينبغي على المدقق أن يحدّد موضوع الرقابة المقرر قياسه أو تقييمه مقارنة بالمعايير. | يحدد المدقق موضوع الرقابة بناء على مجالات الرقابة المحددة (بالإشارة إلى إيساي 4000/67). فبمجرد التعرف على الموضوع، يُمكن للمدققين تحديد المرجعيات والمعايير ذات الصلة الخاصة برقابة الالتزام.  قد يكون موضوع الرقابة منصوص عليه في القوانين أو اختصاصات الرقابة ذات الصلة، فيما عدا ذلك، يُعد اختيار موضوع الرقابة خيار إستراتيجي يتخذه الجهاز الأعلى للرقابة أو المدققون، ويستند إلى تقييم المخاطر والحكم المهني،  وينبغي أن يكون موضوع الرقابة ذو طبيعة تمكن المدقق من الاستنتاج وفق مستويات التأكيد اللازمة. وهذا يعني جمع أدلة رقابة كافية ومناسبة من أجل دعم الاستنتاج الرقابي أو الرأي. | * تأكد من أن الجهاز الأعلى للرقابة لديه سياسة تُلزم المدققين بتحديد موضوع الرقابة. * تأكد من أن الجهاز الأعلى للرقابة يوفر الإجراءات والأنظمة والأدوات والنماذج المُتاحة وما إلى ذلك إلى المدققين لمساعدتهم على تحديد الموضوع. * افحص مجموعة ملائمة كمًا وكيفًا من عينة ملفات الرقابة للتأكد من أن المدققين قد التزموا بالإرشادات المتبعة في تحديد الموضوع. |
| 16 | معيار الإيساي 4000/110  عندما يكون لدى الجهاز الأعلى للرقابة صلاحية تحديد نطاق رقابة الالتزام، ينبغي على المدقق أن يحدد مسبقًا المعايير الرقابية ذات الصلة ليكون الأساس للاستنتاج/الرأي المتعلق بموضوع الرقابة. | في مرحلة التخطيط، يحدد المدقق المعايير أو المقاييس التي يقاس على أساسها موضوع الرقابة.  ويستمد المدقق المعايير من القوانين المعمول بها، والتشريعات، والقرارات البرلمانية، وغيرها من القرارات المصدقة. وقد تتضمن تلك القرارات التي تُصدرها المحكمة، والإرشادات والتوجيهات، والبنود والشروط المتفق عليها، واللوائح، والعقود، وعقود المنح، والمعايير والمقاييس، والأداء المتوقع، وممارسات الأعمال المتفق عليها، والمقاييس التي تُستخدم لمقارنة الالتزام بها أو تقييم هذا الالتزام.  وفي مهمة التصديق يستطيع المدقق تحديد معايير الرقابة من تقديم المعلومات حول موضوع الرقابة. وفي هذه الحالة، يحتاج المدقق إلى تحديد معايير الرقابة المناسبة للاستدلال حول صحة المعايير المقدمة ضمنيًا في معلومات الموضوع من قبل الطرف المسؤول.  وتعرض معايير الرقابة المناسبة خصائص الأهمية، والاكتمال، والموثوقية، والحياد، وقابلية الفهم، والنفع، وقابلية المقارنة، والمقبولية، والتوافر.  عند غياب المعايير الرسمية، أو في حالة وجود أوجه قصور واضحة في التشريعات الخاصة بتطبيقها، يُمكن لعمليات الرقابة فحص مدى الالتزام بالمبادئ العامة التي تُصيغ الإدارة المالية وسلوك الموظفين الحكوميين (الانضباط)، وقد تُستمد معايير الانضباط المناسبة فيما يتعلق برقابة الالتزام مما يلي:  أ) توقعات الإدارة المالية العامة، على سبيل المثال: الالتزام بنظام الضوابط الداخلية الكافي والفعال.  ب) توقعات المنتفعين بخصوص استخدام البضائع، أو الجودة للخدمات والأعمال.  ج) متطلبات المخصصات الواضحة والنزيهة للأموال العامة والموارد البشرية. | * تأكد أن الجهاز الأعلى للرقابة لديه سياسة تُلزم المدققين بتحديد المعايير المناسبة لإجراء رقابة الالتزام. * تأكد من أن الجهاز الأعلى للرقابة لديه أنظمة أو عمليات أو أدوات أو نماذج وما إلى ذلك تُساعد المدققين في تحديد المعايير المناسبة. * في عينة ملفات الرقابة المختارة، تأكد من أن المدققين قد اتبعوا ما تتطلبه المعايير من إجراءات. |
| 17 | معيار الإيساي 4000/121  بحسب صلاحيات الجهاز الأعلى للرقابة وخصائص موضوع الرقابة واحتياجات المستخدمين المستهدفين، يقرّر المدقق إذا كانت الرقابة ستقدّم تأكيدًا محدودًا أو معقولاً. | عندما يحدد المدقق النطاق والموضوع، يحدد أيضًا مستوى التأكيد للمهمة الرقابية. إجراء مهمات التأكيد المحدودة أو المعقولة هو قرار إستراتيجي، ويعتمد على صلاحيات الجهاز الأعلى للرقابة، وهو قرار على مستوى المؤسسة في الجهاز.  عند تقييم مستوى التأكيد، يأخذ المدقق في الاعتبار احتياجات المستخدمين المستهدفين. ويمكن القيام بذلك عن طريق التواصل مع المستخدمين المستهدفين أو مع القائمين على الحوكمة، كما أنه من الممكن أن يكون هناك معايير مقبولة في المحكمة لدعم المدقق في تحديد مستوى التأكيد.  يتطلب تقديم التأكيد المعقول المناسب عملاً رقابيًا أكثر توسعًا. لدى البعض من الأجهزة العليا للرقابة متطلبات بمقتضى صلاحياتها تحدد بالفعل مستوى التأكيد. فعندما يكون الهدف هو توفير تأكيد معقول، ينبغي على المدقق الحد من مخاطر الرقابة إلى مستوى منخفض مقبول بالنظر إلى ظروف المهمة الرقابية. وقد يكون الهدف من الرقابة هو توفير تأكيد محدود، وفي هذه الحالة تكون المخاطر الرقابية المقبولة أكبر من مخاطر التأكيد المعقول. | * تأكد من أن الجهاز الأعلى للرقابة لديه سياسة لتحديد مستوى التأكيد في المهمة الرقابية. * تأكد من وجود عمليات، وأنظمة، ونماذج تساعد المدققين على تحديد مستوى التأكيد (محدود أو معقول) لرقابة الالتزام. * تأكد، في عينة ملفات الرقابة المختارة، من أن المدققين قد اتبعوا العملية، أو النظام، أو النماذج، وما إلى ذلك، في تحديد مستوى التأكيد المطلوب. تأكد من وجود توثيق كافٍ لدعم القرار. * تأكد من وجود إشراف كافٍ أو مراقبة كافية لعملية تحديد مستوى التأكيد. |
| 18 | معيار الإيساي 4000/125  ينبغي على المدقق أن يحدّد الأهمية النسبية لتكون الأساس لتخطيط الرقابة وإعادة تقييمها طيلة عملية الرقابة. | تعكس الأهمية النسبية احتياجات المستخدمين المستهدفين وينبغي تحديد هذه الاحتياجات عند التخطيط لعملية الرقابة. وبناءً على مواضيع الرقابة المختارة، تضبط الأهمية النسبية بتحديد مستوى عدم الالتزام الذي من المحتمل أن يؤثر على قرارات المستخدمين المستهدفين. وفي تحديد الأهمية النسبية، يولي المدقق اهتمامًا بمجالات تركيز السلطة التشريعية واهتمامات عموم المواطنين أو انتظاراتهم والطلبات والتمويل العام المهم بالإضافة إلى الاحتيال.  يطبق المدقق الأهمية النسبية في تخطيط وتنفيذ عملية الرقابة وفي تقييم أثر حالات عدم الالتزام.  ويُساعد تقييم الأهمية النسبية المدقق في مرحلة التخطيط على تحديد مدى أهمية الأسئلة الرقابية بالنسبة للمستخدمين المستهدفين، ففي تنفيذ الرقابة يستخدم المدقق الأهمية النسبية في أخذ قرار مدى إجراءات الرقابة التي سيتم تنفيذها ولتقييم أدلة الرقابة.  ويستخدم المدقق الأهمية النسبية في تقييم وإنهاء عملية الرقابة لتقييم نطاق العمل ومستوى عدم الالتزام لتحديد الأثر على الاستنتاج أو الرأي. | تأكد من أن الجهاز الأعلى للرقابة لديه سياسة بشأن الآلية التي يتبعها المدقق لتحديد الأهمية النسبية، وما إذا كانت السياسة تتطلب تطبيق الأهمية النسبية في جميع مراحل عملية الرقابة: في التخطيط، التنفيذ، التقييم، والاختتام.  تأكد من وجود الأنظمة والعمليات والأدوات في مكانها الصحيح لمساعدة المدققين على الالتزام بهذا الشرط عند إجراء الرقابة.   * في عينة ملفات الرقابة المختارة، تأكد من أن الجهاز الأعلى للرقابة يلتزم بهذا الشرط عند التخطيط لعمليات الرقابة وتطبيقها. أيضًا قيِّم جودة توثيق عملية الرقابة وأدلة الإثبات الموجودة بالملفات. |
| 19 | معيار الإيساي 4000/131  ينبغي أن يفهم المدقق الجهة الخاضعة للرقابة وبيئتها بما في ذلك الرقابة الداخلية للجهة لتحقيق التخطيط والتنفيذ الفعال للرقابة. | يتعين على المدقق التوصل إلى فهم بالجهة الخاضعة للرقابة والشروط والمعايير المناسبة والظروف الأخرى المحيطة بالرقابة، وينبغي أن يكون هذا الفهم كافيًا لتحديد مخاطر عدم التزام الجهة الخاضعة للرقابة بالمعايير المتبعة وتقييمها.  عندما يفهم المدققون الجهة الخاضعة للرقابة وبيئتها والمجالات ذات الصلة، فإنهم يتوصلون إلى إطار مرجعي لإصدار حكمهم المهني خلال عملية الرقابة.  يتعين على المدققين استخدام فهمهم للجهة الخاضعة للرقابة أو البرنامج في تحديد نطاق الرقابة فيما يتعلق بالموضوع والمعايير، كما يتعين على المدققين أيضًا تطبيق هذا الفهم على تقييم (أ) ما قد يقع من خطأً رغم وجود أدوات رقابة داخلية (تقييم المخاطر)، و(ب) الأهمية النسبية المتعلقة بحالات عدم الالتزام المحتملة.  لفهم الجهة الخاضعة للرقابة وبيئتها، من الممكن أن يعتبر المدقق الأنشطة والقوانين والتراتيب ذات الصلة والعوامل الخارجية الأخرى وطبيعة عمليات الجهة الخاضعة للرقابة وقواعد الحوكمة والأهداف والإستراتيجيات أو قياس الأداء، ويوثق المدقق هذا الفهم في إستراتيجية الرقابة.  يحتاج المدقق إلى فهم الرقابة الداخلية للجهة الخاضعة للرقابة ذات الصلة بعملية الرقابة، وعندما يتم تحديد موضوع الرقابة، يحدد المدقق الضوابط الداخلية الموجودة للحد من مخاطر عدم الالتزام بالمعايير أو من الأخطاء الجوهرية في معلومات موضوع الرقابة، وباستخدام الحكم المهني، يقرر المدقق ما إذا كانت الضوابط ذات صلة بالرقابة من عدمه. | * تأكد أن الجهاز الأعلى للرقابة لديه سياسة تُلزم المدققين بالإلمام بالجهة الخاضعة للرقابة كجزء من إطار العمل الرقابي. * تأكد من أن الجهاز الأعلى للرقابة لديه الأنظمة، والعمليات، والأدوات والنماذج، وما إلى ذلك، لمساعدة المدققين في التوصل إلى فهم الجهة الخاضعة للرقابة والرقابة الداخلية. * افحص ملفات الرقابة المختارة للرقابة، وتأكد من أن المدققين قد التزموا بالإرشادات المتبعة في فهم الجهة الخاضعة للرقابة والرقابة الداخلية. * افحص ملفات الرقابة التي تم إعدادها للمراجعة، وتأكد من أن المدققين قد اعتمدوا على فهمهم للبرنامج أو الجهة الخاضعين للرقابة عند تحديد الأهمية النسبية وإجراء تقييم للمخاطر. |
| 20 | معيار الإيساي 4000/137  ينبغي أن يضع المدقق ويوثق إستراتيجية رقابة وخطة رقابة تصفا سويًا كيف سيتم إنجاز  عملية الرقابة لإصدار تقارير مناسبة في الظروف المتاحة والموارد الضرورية للقيام بذلك  والجدول الزمني للعمل الرقابي. | إستراتيجية الرقابة هي الأساس لتحديد إن كان بالإمكان إجراء الرقابة. وتصف إستراتيجية الرقابة ما سيتم القيام به وتخبر خطة الرقابة عن كيفية القيام بذلك.  الهدف من إستراتيجية الرقابة هو توثيق ووضع مجمل القرارات، وتصف إستراتيجية الرقابة:  • موضوع الرقابة والنطاق والمعايير والخصائص الأخرى ذات الصلة لرقابة الالتزام مع الأخذ في الاعتبار صلاحيات الجهاز الأعلى للرقابة  • نوع الارتباط (ارتباطات التأكيد أو ارتباطات الإبلاغ المباشر)  • مستوى الضمانات المطلوب توفيره  • الموارد المطلوبة للقيام بالرقابة في الوقت المناسب وتاريخ مراقبة الجودة  • التواصل مع الجهة محل الرقابة و/أو المكلفين بالحوكمة  • إعداد تقارير بالمسؤوليات بالإضافة إلى معرفة وجهة إرسال هذه التقارير وتاريخ إرسالها والشكل الذي يجب أن تتخذه عند إرسالها  • تشكيل فريق الرقابة وتوزيع العمل عليه، بالإضافة إلى طلب خبير إذا لزم الأمر  • الجهات المشمولة في المهمة الرقابية  قد يتضمن شكل خطة الرقابة المكتوبة ومحتواها ما يلي:  • برنامج الرقابة، وطبيعة الإجراءات وتوقيتها ومداها، ومتى سيتم تنفيذها  • تقييم مخاطر الرقابة وتقييم الضوابط الداخلية المتعلقة بالرقابة  • إجراءات الرقابة المصممة استجابة لمخاطر الرقابة  • أدلة الرقابة المحتملة المقرر جمعها خلال عملية الرقابة.  يقوم المدقق بتحديث الخطة، كلما لزم الأمر، لإبراز التغيرات الفارقة التي أُجريت على الخطة خلال عملية الرقابة. | * التأكد من امتلاك الجهاز الأعلى للرقابة سياسة تتطلب اتباع العملية المقترحة عند وضع إستراتيجية الرقابة وخطة الرقابة. * تقييم ما إذا كانت العمليات، والأنظمة، والأدوات، والنماذج تستخدم بشكل صحيح لمساعدة المدققين في تطوير إستراتيجية الرقابة وخطتها على الوجه المطلوب. * فحص عينة ملفات الرقابة المختارة لمعرفة ما إذا كان المدققون قد وضعوا إستراتيجية الرقابة وخطة الرقابة على الوجه المطلوب. |

* + 1. **المتطلبات المتعلقة بالإجراءات الواجب اتباعها للحصول على أدلة الإثبات**

| م. | متطلبات المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإيساي) 4000 | الشرح | الإرشادات |
| --- | --- | --- | --- |
| 21 | معيار الإيساي 4000/144  ينبغي على المدقق أن يخطط وينفّذ إجراءات للحصول على أدلة إثبات رقابية كافية وملائمة لصياغة استنتاج بمستوى التأكيد الذي تم اختياره. | من الضروري أن يخطط المدقق معالجات مناسبة للمخاطر التي تم تقييمها. وتتضمن هذه الإجابات تصميم إجراءات رقابية تعالج المخاطر مثل إجراءات الرقابة المعمقة واختبار ضوابط الرقابة. تستمر عملية جمع الأدلة حتى يثق المدقق بوجود الأدلة الكافية والملائمة لدعم مستوى التأكيد المتفق عليه ولدعم استنتاج المدقق أو رأيه.  كمية الأدلة المطلوبة مرتبطة بمخاطر الرقابة (كلما كانت المخاطر أكبر كلما زاد حجم الأدلة المطلوب) وبجودة مثل هذه الأدلة (كلما كانت الجودة أعلى كلما كانت الأدلة المطلوبة أقل)، ولكن في نفس الوقت ينبغي على المدقق دائمًا أن يقيم مدى كفاية الأدلة حسب خصائص رقابة معينة، وليس فقط حسب كمية أو نوعية الأدلة. وتبعًا لذلك، فإن كفاية الأدلة وملاءمتها أمران مترابطان.  ترتبط كفاية أدلة الإثبات بالقرار حول مستوى التأكيد. ولصياغة استنتاج بتأكيد معقول، على المدقق الحصول على أدلة أكثر مما هو ضروري في مهمة تأكيد محدود.    الكفاية هي مقياس لكمية الأدلة الضرورية لدعم ملاحظات الرقابة والاستنتاجات، وعند تقييم مدى كفاية الأدلة فإن المدقق يحتاج إلى تحديد ما إذا كانت الأدلة التي قد تم الحصول عليها كافية لإقناع شخص مطلع بأن الملاحظات معقولة.  الملاءمة مقياس لجودة الأدلة، وتشمل وثاقة الصلة، والصلاحية، والموثوقية. وتشير وثاقة الصلة إلى المدى الذي تكون فيه الأدلة ذات علاقة منطقية وأهمية بالنسبة للمسألة الرقابية التي تتم معالجتها. وتستند الصحة إلى المدى الذي تكون فيه الأدلة أساسًا معقولاً وذي معنى لقياس ما يتم تقييمه. ويمكن القول بعبارة أخرى أن الصحة تشير إلى مدى تعبير الأدلة عما يفترض التعبير عنه. تشير الموثوقية إلى مدى اعتماد أدلة الرقابة التي تم جمعها والوصول إليها عن طريق سبل تتسم بالشفافية وقابلة للتكرار. | * التأكد من امتلاك الجهاز الأعلى للرقابة سياسة تتطلب وجود أدلة إثبات كافية ومناسبة كأساس للاستنتاجات أو الآراء الرقابية. * التأكد من أن هناك عمليات أو أنظمة أو توجيهات أو نماذج محددة تستخدم لضمان جمع المدققين لأدلة إثبات كافية ومناسبة وذلك بغرض استخلاص الاستنتاجات أو الآراء الرقابية. * فحص عينة ملفات الرقابة المختارة لمعرفة ما إذا كان المدققون قد جمعوا أدلة إثبات كافية وملائمة وذلك بغرض استخلاص الاستنتاجات أو الآراء الرقابية. |
| 22 | معيار الإيساي 4000/153  ينبغي للمدقق في الجهاز الأعلى للرقابة ذي السلطة القضائية تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة فيما يتعلق بمسؤولية الموظف العمومي الذي قد يتحمل المسؤولية عن حالات عدم الالتزام والأفعال غير القانونية. | عند تخطيط وتنفيذ عمليات الرقابة، يحتاج المدقق في الجهاز الأعلى للرقابة ذي السلطة القضائية الى جمع أدلة إثبات كافية وملائمة فيما يتعلق بمسؤولية الموظف العمومي الذي قد يتحمل المسؤولية عن حالات عدم الالتزام والأفعال غير القانونية.  تستمر عملية جمع الأدلة حتى يكون المدقق في الجهاز الأعلى للرقابة ذي السلطة القضائية راضيًا بكفاية وملاءمة أدلة الإثبات لتوفير أساس لاستنتاجه حول ما إذا كان الأشخاص المسؤولين عن عدم الالتزام يمكن تحميلهم مسؤولية الخسارة أو سوء الاستخدام أو هدر الأموال العامة أو يمكن إخلاء مسؤوليتهم عن سوء التصرف.  يقَيّم المدقق في الأجهزة العليا للرقابة ذات السلطة القضائية بالاستناد إلى تقديره/حكمه المهني ما إذا كان هناك أدلة كافية وملائمة لاعتبار الموظف العمومي مسؤولاً شخصيًا عن حالات عدم الالتزام.  يمكن أن يتضمن الحكم المهني في عملية تحديد مسؤولية الموظف العمومي الشخصية عن حالات عدم الالتزام من عدمها ما يلي:   * 1. تقييم الطريقة التي نفذ بها الموظف العمومي المسؤوليات المنصوص عليها بالقانون او التي تم تضمينها في الوصف الوظيفي للموظف العمومي.   2. تحديد ما إذا كانت حالات عدم التزام الموظف العمومي أو فعله غير القانوني قد نتج عنه الخسارة وسوء الاستخدام أو إهدار المال العام أو السلع.   3. تقييم المدقق لظروف إمكانية الإعفاء من المسؤولية (الظروف القاهرة والظروف التي لا يمكن التنبؤ بها).   4. تقييم العلاقات بين المحاسبين العموميين والمديرين العموميين والآثار والعواقب المحتملة لحالات عدم الالتزام. | * تأكد من أن الجهاز الأعلى للرقابة لديه سياسة تحدد مسؤولية الموظف العمومي الذي قد يكون مسؤولاً عن حالات عدم الالتزام/ أعمال غير قانونية. * التأكد من أن هناك عمليات، أو أنظمة، أو توجيهات أو نماذج محددة تستخدم لضمان جمع المدققين أدلة إثبات كافية ومناسبة وذلك بغرض تحديد المسؤولية. * فحص عينة ملفات الرقابة المختارة لمعرفة ما إذا كان المدققون قد جمعوا أدلة إثبات كافية وملائمة وذلك بغرض تحديد المسؤولية. |
| 23 | معيار الإيساي 4000/158  ينبغي على المدقق اختيار مجموعة من التقنيات الرقابية بما يمكنه من صياغة استنتاج بمستوى التأكيد المختار. | ينجز المدقق إجراءات تدقيق فعالة بما يتوافق مع خطة الرقابة لجمع أدلة الإثبات وبلوغ أهداف الرقابة. وسيحتاج المدقق في الغالب إلى دمج الأدلة ومقارنتها بأدلة من مصادر أخرى باستخدام تقنيات وطرق مختلفة بهدف تحقيق متطلبات الكفاية والملاءمة.  على سبيل المثال، عن طريق إجراء محاورات مع الإدارة والموظفين قد يحصل المدقق على فهم حول كيفية تقاسم الإدارة آراءها حول الممارسات والسلوك الاخلاقي مع الأعوان. يحدد المدقق ما إذا كانت الضوابط ذات الصلة تم تطبيقها، مثلاً إن كانت للإدارة مدونة سلوك مكتوبة وإن كان الموظفون يتبعونها في الواقع. يخضع الموظفون لاستبيان يوضح مدى التزام الإدارة بمدونة السلوك. وبالاستناد إلى نطاق العملية الرقابية سيجمع المدقق أدلة إثبات كمية ونوعية أو مزيجًا من النوعين.  تتضمن آليات جمع أدلة الإثبات: الملاحظة، والفحص، وطلب المعلومات أو الاستفسار، وإعادة الأداء، وإعادة الاحتساب، والإقرار الخارجي، والاختبارات المعمقة، واختبار الضوابط الرقابية الأساسية، والإجراءات التحليلية. | * التأكد من امتلاك الجهاز الأعلى للرقابة سياسة تتطلب من المدققين استخدام مجموعة متنوعة من الأساليب بما في ذلك الأساليب المذكورة في التفسير. * تأكد من أن هناك عمليات، أو أنظمة، أو أدوات، أو نماذج متوفرة للمدققين حتى يتمكنوا من تطبيق هذه الآليات. * فحص عينة ملفات الرقابة المختارة لمعرفة ما إذا كان المدققون قد استخدموا أساليب مناسبة لجمع الأدلة. * فحص عينة ملفات الرقابة المختارة لمعرفة ما إذا كان هناك إشراف كافٍ على العملية الواردة أعلاه. |
| 24 | معيار الإيساي 4000/170  بالنسبة إلى الأجهزة العليا للرقابة ذات السلطة القضائية ينبغي أن يُجرى الاستفسار/ طلب المعلومات بشكل كتابي إذا نصّ القانون الوطني على ذلك. | يمكن للأجهزة العليا للرقابة ذات السلطة القضائية بصفة خاصة استخدام تقنية الاستفسار كما تنص عليه القوانين المنظمة للإجراءات الرقابية. وهذا الأمر يستدعي إعداد وإرسال وسيلة تبليغ مكتوبة إلى الأشخاص المسؤولين المعنيين، ويتم بمقتضاها طلب معلومات محددة يعتبرها فريق الرقابة مهمة لدعم الاستنتاجات. | * تأكد من أن الجهاز الأعلى للرقابة لديه سياسة تلزم المدققين باستخدام الاستفسار/طلب المعلومات بشكل كتابي إذا نصّ القانون على ذلك. * تأكد من أن هناك عمليات، أو أنظمة، أو أدوات، أو نماذج متوفرة للمدققين حتى يتمكنوا من تطبيق هذه الآليات. * في عينة ملفات الرقابة المختارة، ابحث عن الوثائق الخاصة بالإعداد، وأرسل رسالة مكتوبة إلى الأشخاص المسؤولين ذوي الصلة الذين يطلبون معلومات محددة يعتبرها فريق الرقابة لازمة لدعم استنتاجاتهم. |
| 25 | معيار الإيساي 4000/172  ينبغي أن يستخدم المدقق عينات الرقابة حيث يكون ذلك ملائمًا لتقديم كمية كافية من العناصر لاستخلاص الاستنتاجات حول المجموعة التي تم انتقاء العينة منها. وعند وضع عينة الرقابة يأخذ المدقق بعين الاعتبار الغرض من الإجراء الرقابي وخصائص المجموعة التي سيتم انتقاء العينة منها. | تكون العينة كمية أو نوعية حسب نطاق الرقابة ومدى الحاجة إلى معلومات لتسليط الضوء على موضوع الرقابة من عدة زوايا.  يستخدم المدقق العينات الكمية عندما يحتاج إلى استخلاص استنتاج حول مجموعة كاملة من خلال اختبار عينة من العناصر المنتقاة من ضمنها. وينبغي في العينات الكمية أن يتم التقليص في مستوى خطر العينة الى أدنى مستوى مقبول. غير أن النهج الفني لأخذ العينات الكمية، قد يتطلب تقنيات إحصائية.  يُعد أخذ العينات الكيفية بمثابة إجراء انتقائي يتم إنجازه كإجراء منتظم/مدروس وآلي لتحديد عوامل التغيير في موضوع الرقابة. وقد يقوم المدقق بأخذ عينة على أساس خصائص الأفراد أو المجموعات أو الأنشطة أو العمليات أو الجهة الخاضعة للرقابة ككل. وتتطلب العينات النوعية دائمًا تقييمًا دقيقًا ومعرفة كافية بموضوع الرقابة.  عندما يختار المدقق حالات لدراسة متعمقة، فإنه عادة ما ينتج عن ذلك عينات صغيرة نسبيًا يمكنها الإجابة عن المزيد من الأسئلة الاستكشافية وتقديم معلومات جديدة وتحليلات ورؤية في موضوع الرقابة. وقد يكون من المناسب استخدام طريقة أخذ العينات القائمة على المخاطر بدلاً من النهج الإحصائي عند اختيار العناصر للاختبار، على سبيل المثال عند التعامل مع مخاطر جوهرية. | * تأكد من أن الجهاز الأعلى للرقابة لديه سياسة ومنهجية لعينات الرقابة عند إجراء عمليات رقابة الالتزام. * تأكد من أن هناك عمليات، أو أنظمة، أو أدوات، أو نماذج متوفرة للمدققين حتى يتمكنوا من تطبيق آليات أخذ العينات. * افحص عينة ملفات الرقابة المختارة للتأكد من أن المدققين قد اتبعوا آليات آخذ العينات المناسبة. * فحص عينة ملفات الرقابة المختارة لمعرفة ما إذا كان هناك إشراف كافٍ على العملية الواردة أعلاه. |

* + 1. المتطلبات المتعلقة بتقييم أدلة الإثبات وصياغة الاستنتاجات

| م. | متطلبات المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإيساي) 4000 | الشرح | الإرشادات |
| --- | --- | --- | --- |
| 26 | معيار الإيساي 4000/179  ينبغي أن يقارن المدقق بين أدلة الإثبات التي تحصّل عليها والمعايير الرقابية المضبوطة لصياغة الملاحظات التي تم الوقوف عليها والتي تؤدي إلى استنتاجات الرقابة. | تُستخدم المعايير (على سبيل المثال، السلطات أو القواعد أو اللوائح التي تحكم الجهة، والأحداث والموقف) لتحديد الاستجابة للمخاطر، أي ما إذا كانت متوافقة أم لا.  يرتبط الدليل المتعلق بالحالة داخل الجهة بالمعايير، ونشير بـ "الحالة" إلى الوضع القائم الذي جرى تحديده وتوثيقه كدليل أثناء المهمة الرقابية. وهو ما اكتشفه المدقق في المهمة الرقابية خلال مقارنة الوضع القائم داخل الجهة مع المعايير كنتيجة لجمع الأدلة باستخدام إجراءات مختلفة.  يجرى تقييم الأدلة التي تم جمعها وكذلك آراء الجهة من خلال ممارسة الحكم والشك المهنيين. وخلال عملية التقييم، يتولى المدقق تقييم ما إذا كانت هناك أدلة إثبات كافية وملائمة لصياغة الاستنتاجات. ومن أجل الوصول إلى رؤية متوازنة وموضوعية، تتطلب عملية التقييم النظر في جميع الأدلة المقدمة فيما يتعلق بنتائج الرقابة. هنا يضع المدقق الاستجابة المدققة في الحسبان، وما إذا كان هناك دليل جديد مطلوب، وما إذا كانت المعايير واضحة، كما يحلل المدقق التأثيرات المحتملة ذات العلاقة بانخفاض القيمة الاقتصادية، أو الوظيفية أو الخدمية، وتُجرى هذه بموضوعية وتكون قابلة للتحقق.  ومن خلال تقييم نطاق العمل المُنجز، يحدد المدقق ما إذا كان بإمكانه استخلاص النتائج. إذا كان نطاق العمل غير كافٍ، فقد ينظر المدقق في إجراء المزيد من الإجراءات أو تعديل الرأي بسبب محدودية النطاق. | * تحقق مما إذا كان لدى الجهاز الأعلى للرقابة سياسة لمقارنة أدلة الرقابة التي تم الحصول عليها بمعايير الرقابة المعلنة أثناء المهمة الرقابية وقبل إصدار تقرير رقابة الالتزام، وإذا كانت السياسة تتطلب من المدققين تقييم ما إذا كانت هناك أدلة رقابة كافية وملائمة لتكوين استنتاج. * تأكد مما إذا كانت هناك عمليات، أو أنظمة، أو أدوات أو نماذج متوفرة لدى المدققين لمراجعة الأدلة على التزام موضوع الرقابة بالمعايير المحددة. * في ملفات عينة الرقابة المختارة، ابحث عن وثائق حول الإجراءات المنفذة لتشكيل نتائج الرقابة. |
| 27 | معيار الإيساي 4000/184  بالاستناد إلى نتائج الرقابة والأهمية النسبية، ينبغي للمدقق أن يستخلص استنتاجًا حول ما إذا كان موضوع الرقابة يلتزم في جميع الجوانب ذات الأهمية النسبية بالمعايير المنطبقة. | يقيم المدقق ما إذا كانت نتائج الرقابة هامة بالحد الكافي لاستنتاج أن موضوع الرقابة، ومن جميع النواحي ذات الأهمية النسبية، ملتزم أو غير ملتزم بالمعايير الرقابية، كما ينظر المدقق في أهمية عدم الالتزام في التوصل إلى الاستنتاج. ويجب توثيق عملية تحديد الأهمية النسبية.  واستنادًا إلى خصائص موضوع الرقابة، يضع المدقق في الاعتبار قيمة الأهمية النسبية وطبيعتها وسياقها. وهذا يعني أن حالات عدم الالتزام، والتي قد يعتبرها المستخدمون المستهدفون هامة بطبيعتها أو لسياقها، يمكن أن تؤدي أيضًا إلى استنتاج بعدم الالتزام.  يمكن أن تشمل الأهمية النسبية، بحسب القيمة، مبالغ (مبالغ نقدية) أو مقاييس كمية أخرى، حسب اختصاص موضوع الرقابة، مثل: عدد المواطنين أو الهيئات المعنية أو مستويات انبعاثات الكربون أو التأخير فيما يتعلق بالمواعيد المتفق عليها.  وقد يدرج المدقق أيضًا:  أ) وضوح البرامج الخاضعة للرقابة وحساسيتها (على سبيل المثال، هل هو موضوع يتعلق بالمصلحة العامة، وهل يؤثر على المواطنين الضعفاء؟).  ب) احتياجات السلطة التشريعية أو عموم المواطنين أو مستخدمين آخرين وتوقعاتهم بشأن تقرير الرقابة.  ج) طبيعة المرجعيات ذات الصلة. | * تحقق مما إذا كان لدى الجهاز منهجية تشمل استخلاص النتائج من خلال النظر في الأهمية النسبية. * تقييم ما إذا كانت العمليات، أو الأنظمة، أو الأدوات، أو النماذج متوفرة لدى المدققين لاستخلاص النتائج. * في ملفات عينة الرقابة المختارة، ابحث عن وثائق حول الاستنتاجات المستخلصة وكيفية تطبيق الأهمية النسبية للقيام بذلك. |
| 28 | معيار الإيساي 4000/188  يجب أن يبين المدقق مستوى التأكيد المقدم بطريقة تتصف بالشفافية. | يتعين على المدقق تحديد مستويات التأكيد المقدمة في المهمة الرقابية، أي معقول أو محدود. بشكلٍ عام، رقابة الالتزام هي مهمة تأكيد معقول للتقارير المباشرة؛ فبالنسبة لمهمات التقارير المباشرة، يتعين على المدقق أن يبين ضمنيًا ما إذا كانت الاستنتاجات ذات تأكيد محدود أو معقول. أما بالنسبة لمهمات التصديق، يبلغ المدقق مستوى التأكيد من خلال استخدام المعايير المعتمدة للآراء الرقابية.  ومن خلال إيضاح ذلك، يعطي المدقق للمستخدم المستهدف الثقة في نتائج الرقابة. ويمكن للمدقق تقديم هذه الثقة من خلال شرح كيفية تطوير النتائج والمعايير والاستنتاجات بطريقة متوازنة ومعقولة. | * تأكد من أن الجهاز الأعلى للرقابة لديه سياسة ومنهجية للإبلاغ بمستوى التأكيد. * تقييم ما إذا كانت العمليات، أو الأنظمة، أو الأدوات، أو النماذج متوفرة مع المدققين للإبلاغ عن مستوى التأكيد. * في ملفات عينة الرقابة المختارة، ابحث عن وثائق حول الإبلاغ الذي قام به المدقق. |

* + 1. **المتطلبات الخاصة بإعداد التقارير**

| م. | متطلبات المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإيساي) 4000 | الشرح | الإرشادات |
| --- | --- | --- | --- |
| 29 | معيار الإيساي 4000/191  ينبغي للمدقق الإبلاغ عن الاستنتاج في تقرير الرقابة. ويُمكن التعبير عن الاستنتاج في شكل رأي أو خلاصة أو إجابة عن أسئلة رقابية محددة أو توصيات. | يقوم المدقق بإبلاغ نتيجة الرقابة إما كاستنتاج أو رأي أو إجابة عن الأسئلة أو التوصيات. للحصول على مهمات تأكيد معقول، يجمع المدقق أدلة رقابية كافية ومناسبة لاستنتاج ما إذا كان الموضوع يتوافق من جميع الجوانب النسبية مع المعايير المحددة.  وتتباين طرق التواصل بين التقارير المباشرة ومهمات التصديق؛  ففي مهمات التأكيد المعقول للتقارير المباشرة، يتواصل المدقق من خلال الاستنتاجات التي تبلغ ضمنيًا مستوى التأكيد أو من خلال توضيح كيفية قيام المدقق بوضع المعايير والنتائج والاستنتاجات بطريقة متوازنة ومعقولة، ولماذا تؤدي مجموعات النتائج إلى استنتاج أو توصية شاملة معينة.  وفيما يخص مهمة التصديق للتأكيد المعقول، يقدم المدقق بيانًا واضحًا بمستوى التأكيد، إما من خلال آراء أو استنتاجات موحدة. لا يُعدّل الرأي في حال عدم وجود حالات نسبية لعدم الالتزام. ويعدل المدقق رأيه في الحالات التالية:  أ) حالات عدم الالتزام الجوهرية. بحسب مدى عدم الالتزام، قد يؤدي هذا إلى:  i) رأي متحفظ أو  ii) رأي مخالف  ب) تحديد النطاق: بحسب مدى التحديد، قد يؤدي ذلك إلى:  iii) رأي متحفظ  iv) حجب الرأي  يجب أن تعكس صياغة الرأي صلاحيات الجهاز الأعلى للرقابة. وبالتالي، قد يستخدم المدقق مصطلحات على نحوٍ مناسب للجهاز الأعلى للرقابة على غرار "قانوني ومنتظم" أو "منتظم" أو "تم تطبيقه للأغراض التي يقصدها البرلمان".  في مهمة التأكيد المحدود، تكون الإجراءات محدودة مقارنةً بما هو ضروري لمهمة التأكيد المعقول. ويتوصل المدقق إلى استنتاج أنه لم يتبادر إلى ذهنه ما يدعوه إلى الاعتقاد بأن موضوع الرقابة لا يتوافق مع المعايير المعمول بها. | * تأكد من أن الجهاز الأعلى للرقابة لديه سياسة ومنهجية للإبلاغ عن استنتاجات عمليات رقابة الالتزام في تقرير الرقابة. * تقييم ما إذا كان هناك عمليات أو أنظمة، أو توجيهات أو نماذج محددة لتحديد صيغة استنتاج رقابة الالتزام الخاصة بمهمات التقارير المباشرة ومهمات التصديق. في عينة ملفات الرقابة المختارة، ابحث عن الوثائق الخاصة باستنتاجات الرقابة. |
| 30 | معيار الإيساي 4000/202  يجب على المدقق إعداد تقرير الرقابة بناءً على مبادئ الاكتمال والموضوعية والتوقيت المناسب والدقة وحق الرد. | يتم إعداد تقرير مكتوب يتضمن النتائج والآراء والاستنتاجات والتوصيات بالشكل المناسب حسب الاقتضاء، في نهاية كل مهمة رقابية. يجب أن يغطى تقرير رقابة الالتزام جميع هذه المبادئ شكلاً وموضوعًا:  • يتطلب مبدأ الاكتمال أن يأخذ المدقق بعين الاعتبار جميع ملاحظات الرقابة ذات الدلالة قبل إصدار التقرير.  • يتطلب مبدأ الموضوعية أن يطبق المدقق الحكم والشك المهنيين بهدف ضمان صحة التقرير بالفعل وأن تتسم طريقة تقديم النتائج والاستنتاجات بالدلالة والإنصاف والتوازن.  • يعني مبدأ التوقيت المناسب إعداد التقرير في الوقت المناسب ليكون وثيق الصلة بالمستخدمين المستهدفين.  • يعني مبدأ الدقة والتشاور فحص مدى صحة الوقائع مع الجهة الخاضعة للرقابة.  • يعني مبدأ حق الرد إدراج إجابات الجهة المسؤولة عندما يكون ذلك مناسبًا وإعطاء الإجابات والتقييمات الخاصة لهذه الإجابات.  قد تختلف صيغة التقرير المكتوب وفقًا لظروف الجهاز الأعلى للرقابة، فبعض الأجهزة العليا للرقابة تقدم تقارير موسعة ولا تتبع صيغة الرأي، غير أن تناسق صيغة إعداد التقارير قد يساعد مستخدمي تقرير المدقق في فهم العمل الرقابي المنجز والاستنتاجات التي تم الوصول إليها وكذلك تحديد الظروف غير العادية حال حدوثها. | * تأكد من أن الجهاز الأعلى للرقابة لديه سياسة تُلزم المدققين بإعداد تقارير عن المبادئ المنصوص عليها. * تأكد من أن المدققين قد حصلوا على عمليات، أو أنظمة، أو أدوات، أو نماذج لمساعدتهم في إدراج هذه المبادئ بشكل سليم ضمن تقارير الرقابة. * في ملفات عينة الرقابة المختارة، تأكد من أن المبادئ مطبقة عند إعداد التقارير الخاصة بالرقابة. |
| 31 | *هيكل التقارير الخاص بمهام الإعداد المباشر للتقارير*  معيار الإيساي 4000/210: يتضمن التقرير العناصر التالية (ليس بالضرورة أن يكون بهذا الترتيب):   1. العنوان 2. تحديد معايير الرقابة 3. الخلاصة التنفيذية (حسب الاقتضاء) 4. وصف موضوع الرقابة ونطاقه (مدى مهمة الرقابة وحدودها) 5. معايير الرقابة 6. توضيح الطرق المُستخدمة وإظهار الأسباب المنطقية لاستخدامها 7. النتائج 8. الاستنتاج (الاستنتاجات) أو الإجابات عن أسئلة أو آراء رقابية محددة 9. الردود الواردة من الجهة محل الرقابة (حسب الاقتضاء) 10. التوصيات (حسب الضرورة) | يساعد الملخص التنفيذي للعمل المُنجَز والأساليب المستخدمة المستخدمين المعنيين على استيعاب استنتاجات المدقق. ومن الممكن إجراء عدد لا محدود من التغييرات في إجراءات عمليات الرقابة، إلا أنه يتعذر عمليًا الإبلاغ عنها بوضوح ومن دون أي غموض. لذلك، فإن الملخص التنفيذي حول العمل المنجز والأساليب المتبعة تقدم شرحًا موجزًا للقارئ العادي حول كيفية تنفيذ الرقابة.  يمكن أن يبين القسم المخصص لمعايير الرقابة صراحة القوانين والتشريعات والقواعد واللوائح المستخدمة في المهمة الرقابية كمعايير.  ويتضمن القسم المخصص للنتائج مقارنة المدقق للأدلة التي تم الحصول عليها إزاء معايير الرقابة المعلن عنها وكيف أدت تلك المقارنة لنتائج الرقابة.  تعرض إجابات الجهة الخاضعة للرقابة المدرجة إشارة للاتفاق على اتخاذ الإجراءات حول المسائل الموجودة بالتقرير. وتساعد مناقشة مسودة التقرير حول النتائج مع الجهة الخاضعة للرقابة على التأكد من أنها كاملة ودقيقة ومقدمة على نحوٍ منصف.  بالنسبة للانحرافات الكبيرة في الالتزام، يمكن للمدقق تقديم توصيات إذا كان هناك احتمالية للتحسين. وقد يكون من المفيد للمستخدمين أن يسلط المدقق الضوء على الإجراءات التصحيحية المستمرة.  قد تساعد التوصيات العملية والبناءة في تعزيز الإدارة السليمة للقطاع العام، لكن يجب أن يكون المدقق حذرًا في عدم تقديم هذه التوصيات المفصلة كي لا يحل محل الإدارة وبالتالي يتعرض لخطر إضعاف موضعيته.  قد يتم إصدار التوصيات على نحوٍ منفصل عن التقرير لأنها عادةً ما تُكتب بالأساس لإدارة الجهة الخاضعة للرقابة. وفي هذه الحالة قد يتم إصدار التوصيات على نحو منفصل في رسالة موجهة للإدارة. | * تأكد من أن الجهاز الأعلى للرقابة يمتلك السياسة أو المنهجية التي تتطلب إدراج جميع عناصر التقرير. * تأكد من وجود عمليات أو أنظمة، أو توجيهات أو نماذج محددة لتحديد صيغة تقارير رقابة الالتزام مع التأكد من وجود كافة العناصر المطلوبة. * في عينة ملفات الرقابة المختارة، تأكد من أن تقرير الرقابة يشتمل على جميع العناصر على النحو المقترح في المتطلب. |
| 32 | *هيكل التقارير الخاص بمهمة التصديق*  معيار الإيساي 4000/218: يتضمن التقرير العناصر التالية (ليس بالضرورة أن يكون بهذا الترتيب):  أ) العنوان  ب) المرسل إليه  ج) وصف المعلومات المتعلقة بالموضوع والموضوع الأساسي عند الضرورة  د) مدى المهمة الرقابية وحدودها، ويتضمن هذا المدة الزمنية التي تغطيها  هـ) مسؤوليات الطرف المسؤول والمدقق  و) معايير الرقابة  ز) تحديد معايير الرقابة ومستوى التأكيد  ح) خلاصة العمل المنجز والطرق المستخدمة  ط) الرأي/الاستنتاج  ي) الردود الواردة من الجهة محل الرقابة (حسب الاقتضاء)  ك) تاريخ التقرير  ل) التوقيع | تقوم بعض الأجهزة العليا للرقابة برفع تقارير عن نتائج رقابة الالتزام مع رقابة القوائم المالية. ومن ثم يقوم الجهاز الأعلى للرقابة بالتأكد من تغطية المتطلبات إما من خلال عناصر رقابة الالتزام أو كجزء من عناصر الرقابة المالية. وعادًة لا يُدرج المدقق التوصيات في تقرير مهمات التصديق؛ فيمكن إصدار التوصيات بشكلٍ منفصل ضمن رسالة يوجهها إلى الإدارة. | * تحقق مما إذا كان لدى الجهاز الأعلى للرقابة سياسة أو منهجية تتطلب إدراج جميع العناصر. * تأكد من وجود عمليات أو أنظمة، أو توجيهات أو نماذج محددة لتحديد صيغة تقارير رقابة الالتزام مع التأكد من وجود كافة العناصر المطلوبة. * في عينة ملفات الرقابة المختارة، تأكد من أن تقرير الرقابة يشتمل على جميع العناصر على النحو المقترح في المتطلب. |
| 33 | *هيكل التقارير الإضافي - في الأجهزة العليا للرقابة ذات الاختصاصات القضائية*  معيار الإيساي 4000/221: في الأجهزة العليا للرقابة ذات السلطة القضائية، ينبغي للمدقق أن يأخذ في الاعتبار دور النيابة العمومية أو المسؤولين عن معالجة المسائل القضائية داخل الجهاز الأعلى للرقابة، وينبغي أن يضمّن -حسب الضرورة- العناصر التالية في كل من التقارير المباشرة وتقارير مهمات التصديق:  أ) تحديد الأطراف المسؤولة والجهة محل الرقابة  ب) الشخص المسؤول (الأشخاص المسؤولون) ومسؤولياتهم  ج) تحديد معايير الرقابة المطبقة عند أداء العمل  د) مسئوليات المدقق  هـ) خلاصة العمل المنجز  و) العمليات والإجراءات وما إلى ذلك التي تتأثر بأفعال عدم الالتزام و/أو الأفعال المحتملة غير القانونية. وهذا يتضمن -حسب الحاجة- ما يلي:   * + وصف النتائج وسببها   + الإجراء القانوني الذي تم انتهاكه (معايير الرقابة)   + تبعات أفعال عدم الالتزام و/أو الأفعال غير القانونية المحتملة.   ز) الأشخاص المسؤولون وتوضيحاتهم فيما يتعلق بأفعال عدم الالتزام و/أو الأفعال غير القانونية المحتملة، حسب الاقتضاء  ح) التقدير المهني للمدقق الذي يحدد ما إذا كانت هناك مسؤولية شخصية عن أفعال عدم الالتزام.  ط) قيمة الخسارة/إساءة الاستخدام/الإهدار الناتج والمبلغ الذي يجب سداده مقابل المسؤولية الشخصية.  ي) أي إجراءات تم اتخاذها من قبل الأشخاص المسؤولين أثناء المهمة الرقابية لتدارك الخسارة/إساءة الاستخدام/الإهدار الناتج.  ك) وضع حجج الإدارة فيما يتعلق بالأفعال غير القانونية / أفعال عدم الالتزام. | في الأجهزة العليا للرقابة التي تتمتع بسلطات قضائية، فإن من بين مستخدمي تقارير رقابة الالتزام المدعي العام أو المسؤولين عن التعامل مع الأحكام القضائية في الجهاز الرقابي.  قد تتوصل الأجهزة العليا للرقابة ذات السلطة القضائية إلى الإقرار بالإعفاء عن المسؤولية الشخصية عن أفعال عدم الالتزام. وعادةً تكون هذه مقترحات وقرارات نهائية حول المسؤولية الشخصية والعقوبات التي يتم اتخاذها في إطار المسار القضائي. ويمكن قياس المسؤولية الشخصية حسب مدى اشتراك هذا الشخص في المعاملات التي شابها حالات عدم التزام (غير قانونية، غير ضرورية، مفرطة، غير معقولة) حسب ما يتبين من الوثائق المتعلقة بهذه المعاملات والتي قام بتوقيعها.  ويتعين على المدقق أن يوضح في التقرير الطرق المستخدمة في تحديد ما إن كان الشخص المسؤول المشارك في إدارة الأموال العمومية أو الموجودات/الأصول أو التصرف فيها أو استعمالها أو مراقبتها يعتبر مسؤولًا شخصيًا عن الأفعال التي تشكل عدم الالتزام أم لا. | * هذا ينطبق على الأجهزة العليا للرقابة التي تتمتع بسلطات قضائية. * تحقق مما إذا كان لدى الجهاز الأعلى للرقابة سياسة أو منهجية تتطلب إدراج جميع العناصر. * تأكد من وجود عمليات أو أنظمة، أو توجيهات أو نماذج محددة لتحديد صيغة تقارير رقابة الالتزام مع التأكد من وجود كافة العناصر المطلوبة. * افحص العينة المختارة من ملفات الرقابة لمعرفة ما إذا كان تقرير الرقابة يشتمل على جميع العناصر على النحو المقترح في المتطلب. |
| 34 | معيار الإيساي 4000/225  عند إجراء مهمات رقابة الالتزام، وحينما تعترض المدقق حالات عدم الالتزام التي قد تدلُّ على أفعال غير قانونية أو غش/احتيال، ينبغي له أن يبذل العناية المهنية الواجبة والحيطة وأن يقوم بتبليغها إلى الجهات المسؤولة. وينبغي للمدقق أن يبذل العناية الواجبة حتى لا يكون هناك تداخل مع التبعات القانونية أو التحقيقات المستقبلية المحتملة. | نظرًا لأن الأجهزة العليا للرقابة لديها صلاحيات وهياكل تنظيمية مختلفة، فإن الأمر متروك لهم لتحديد الإجراء المناسب فيما يتعلق بحالات عدم الالتزام المتعلقة بالاحتيال أو الأفعال غير القانونية.  ويمكن للمدقق أن يأخذ بمشورة المستشار القانوني أو المرجعيات التنظيمية المختصة. وكذلك، يمكن للمدقق إبلاغ شكوكه إلى المستويات الملائمة بالإدارة أو إلى القائمين على الحوكمة والقيام بالمتابعة بغية التحقق من اتخاذ التدابير المناسبة.  يُمكن للمحكمة تحديد ما إذا كانت المعاملة المحددة غير قانونية وتشكل جريمة جنائية، ولكن يمكن للأجهزة العليا للرقابة ذات السلطة القضائية أيضًا أن تستنتج أن المعاملة المعينة غير قانونية ويمكن أن تبرر فرض العقوبات على الشخص المسؤول وتحدد المبالغ الواجب استرجاعها من الأموال والموجودات المختلسة والمدفوعات غير المستحقة أو غير السليمة.  على الرغم من أن المدققين لا يحددون إن كان الفعل غير القانوني يشكل مخالفة جنائية أو إذا حصلت مسؤولية مدنية، تقع عليهم مسؤولية تقييم ما إذا كانت المعاملات المعنية مطابقة للقوانين والتراتيب المعمول بها، وتحديد ما إذا كانت تشكل مخالفات تؤدي إلى فرض عقوبات من قبل المحاكم المختصة أو طلب استرجاع للمدفوعات غير المستحقة أو غير الصحيحة أو الموجودات المختلسة.  يمكن للأجهزة العليا للرقابة ذات السلطة القضائية الإبلاغ عن الأفعال غير القانونية إلى النيابة العمومية التي تقرر بدورها إذا كانت الحالة تقتضي إحالتها إلى المحاكم العدلية.  وفي حال بروز شكوك بوجود أفعال غير قانونية خلال المهمة الرقابية فيمكن للمدقق أن يبلغ هذا الأمر إلى المستويات المناسبة في الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة. ويمكن أن يتمثل المسؤولون عن الحوكمة في هيئات وزارية أو إدارية عالية في أعلى هرم المعنيين بالتقرير. ويُمكن للمدقق، بحسب مقتضى الحال، وكلما كان ذلك معقولًا، متابعة الأمر والتأكد من أن الإدارة أو المسؤولين عن الحوكمة قد اتخذوا الإجراء المناسب تجاه تلك الشكوك، كأن يتم إبلاغ السلطات المعنية بتطبيق القانون بتلك الحالات، كما يمكن للمدقق الإبلاغ مباشرةً عن مثل هذه الأمور للسلطة المعنية بالتبعات. | * تحقق مما إذا كان لدى الجهاز الأعلى للرقابة سياسة تتطلب من المدققين ممارسة العناية المهنية والحذر وإبلاغ حالات عدم الالتزام هذه -التي قد تكون مؤيدة لأعمال غير قانونية أو احتيال- إلى الهيئة المسؤولة. * تأكد من أن العمليات والأنظمة والأدوات والنماذج المطبقة تُساعد المدققين على إجراء دراسة واعية للعلاقة بين الجهات العامة، وخاصةً المتصلة بخطر الاحتيال. * في عينة ملفات الرقابة المختارة، تأكد من أن المدققين قد قاموا بدراسة العلاقة بين الجهات العامة عند إجراء تقييم مخاطر الاحتيال. * وفي عينة ملفات الرقابة المُختارة، تأكد مما إذا كان هناك دليل على إبلاغ الجهة المسؤولة بحالات عدم التزام تم اكتشافها في الرقابة، والتي يمكن أن تكون مؤشرًا لأفعال غير قانونية أو احتيال. |

* + 1. المتطلب الخاص بالمتابعة

| م. | متطلبات المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 4000 | الشرح | الإرشادات |
| --- | --- | --- | --- |
| 35 | معيار الإيساي 4000/232  يقرر المدقق متابعة الآراء/الاستنتاجات/التوصيات الخاصة بحالات عدم الالتزام في تقرير المراقبة متى كان ذلك مناسبًا. | تتيح عملية المتابعة للأجهزة العليا للرقابة مراقبة مدى اتخاذ الطرف المسؤول الإجراءات التصحيحية لمواجهة حالات عدم الالتزام المحددة في تقارير الرقابة السابقة. ويجب على الجهاز الأعلى للرقابة متابعة توصياته حتى يستطيع تقديم آخر المستجدات حول الإجراءات التي اتخذها الطرف المسؤول والمبادرات التي تم اتخاذها تجاه الالتزام إلى المستخدمين المستهدفين.  تختلف الحاجة لمتابعة حالات عدم الالتزام المبلغ عنها سابقًا حسب طبيعة موضوع الرقابة وحالات عدم الالتزام التي تم الوقوف عليها والظروف الخاصة بمهمة الرقابة؛ فقد تتضمن المتابعة في بعض الأجهزة العليا للرقابة، بما فيها تلك التي تتمتع بسلطة قضائية، إصدار تقارير أو قرارات قضائية ملزمة قانونًا. وفي عمليات الرقابة التي تم تنفيذها على أساس منتظم، قد تكون إجراءات المتابعة جزءًا من عملية تقييم مخاطر السنة التالية. وقد يتضمن هذا الأمر إبلاغًا رسميًا يقدمه المدقق إلى السلطة التشريعية وإلى الهيئة الخاضعة للرقابة أو الهيئات المناسبة الأخرى. وقد تتضمن عملية المتابعة تقارير ومراجعات داخلية وتقييمات أعدتها الهيئة الخاضعة للرقابة أو أطراف أخرى أو مهمة رقابية للمتابعة.  وتخدم المتابعة العديد من الأغراض بالنسبة للأطراف الثلاثة، ويشمل هذا ما يلي:  • بالنسبة للطرف المسؤول: توضيح مدى فاعلية الجهة محل الرقابة في معالجة المشاكل.  • بالنسبة للمستخدمين المستهدفين: تقديم آخر المستجدات حول ما أنجزه الطرف المسؤول والفجوات التي ما زالت قائمة، إن وجدت  • بالنسبة للمدقق: تقييم مدى فاعلية العمل الذي يقوم به. | * التأكد من أن الجهاز الأعلى للرقابة لديه سياسة تهدف إلى (أ) تقديم ملاحظات مفيدة إلى الجهة الخاضعة للرقابة، و(ب) تسهيل عملية التنفيذ الفعَّال للإجراءات التصحيحية، و(ج) استمرار إطّلاع المستخدمين المستهدفين، عند الضرورة، على حالة تطبيق التوصيات التي أصدرها الجهاز خلال الأعوام الماضية. * تقييم ما إذا كانت العمليات، أو الأنظمة، أو الأدوات، أو النماذج أو غيرها، تمكن الجهاز الأعلى للرقابة من (أ) إرسال ملاحظات إلى الجهة الخاضعة للرقابة، و(ب) متابعة التوصيات التي يصدرها الجهاز مع الجهة الخاضعة للرقابة أو الجهة المسؤولة، و(ج) استمرار إطّلاع المستخدمين المستهدفين على حالة الالتزام بالتوصيات الرقابية على مدار الأعوام الماضية. * في عينة ملفات الرقابة المختارة، تأكد من أن عملية المتابعة تُجرى على النحو المرجو. قد يتطلب ذلك (أ) اختيار عينة من التوصيات الواردة في ملفات الرقابة المُحددة، و(ب) التحقق من اتباع الجهاز الأعلى للرقابة لهذه التوصيات، و(ج) التحقق من إبلاغ المستخدمين المستهدفين بحالة الالتزام بتوصيات الرقابة خلال العام الماضي أو الأعوام الماضية. |

1. **كتابة تقرير آي كات لرقابة الالتزام**

**تقرير الآي كات**

يمثل التقرير الناتج النهائي لمسار الآي كات. ويضم التقرير المعلومات المجمعة في أداة الآي كات الكاملة وتحليل المعلومات.

ويقدم التقرير صورة عامة لممارسات رقابة الالتزام القائمة للجهاز الأعلى للرقابة مقارنة بمتطلبات الإيساي 4000، كما يحدد المجالات التي يتعين بذل جهود التطبيق فيها لجعل رقابة الالتزام الخاصة بالجهاز الأعلى للرقابة ملتزمة بشكل كامل بمعايير الإيساي.

ويقدم الفريق تقرير الآي كات إلى إدارة الجهاز الأعلى للرقابة للإبلاغ بشأن ممارسات رقابة الالتزام التي تتفق مع معيار الإيساي 4000، ومواطن احتياج الجهاز الأعلى للرقابة إلى اتخاذ إجراءات لازمة للتطبيق. ويقدم التقرير توصيات للجهاز الأعلى للرقابة ليقرر بناءً عليها الاستراتيجية المناسبة لتطبيق الإيساي. ويمكن للجهاز الأعلى للرقابة أن يربط وضع هذه الإستراتيجية بعملية التخطيط الإستراتيجي الشاملة الخاصة به بناءً على مخرجات عملية تقييم احتياجات تطبيق الإيساي، على النحو الوارد في القسم الثاني.

**اعتبارات كتابة تقرير الآي كات**

تسليط الضوء على الرسائل المهمة

يجب تسليط الضوء على الرسائل المهمة الصادرة من عملية الآي كات في الملخص التنفيذي. ويمكن أن تتمتع إدارة الجهاز الأعلى للرقابة بلمحة عامة جيدة حول ممارسات الرقابة لدى الجهاز الأعلى للرقابة والقضايا التي يلزم التصدي لها لضمان الالتزام الكامل بالإيساي. ويجب أن يذكر التقرير ما يتم تطبيقه، والفجوات في المنهجية والممارسات، وأسباب وجود الفجوات. ويمكن لإدارة الجهاز الأعلى للرقابة أن تحدد بالتالي ما الذي يمكن فعله لنقل الممارسات الرقابيةللجهاز الأعلى للرقابة نحو الالتزام الكامل بالإيساي.

مشاركة الفريق بالكامل في إعداد التقرير

في نهاية العملية، يكون الفريق قد جمع معلومات كافية عن المتطلبات المختلفة. ومع احتمالية ارتباط القضايا المحددة فيما بينها أثناء ممارسات الآي كات، إذا تم تقسيم فريق الآي كات لجمع المعلومات، قد يكون من المفيد للفريق العمل معًا لإعداد التقرير.

التمييز بين القضايا المؤسسية والقضايا على المستوى الرقابي

عندما يقدم فريق الآي كات تقريرًا حول وضع ممارسة الرقابة الخاصة بالجهاز الأعلى للرقابة، فيجب أن يميز بين الفجوات التي تتعلق بالمستوى المؤسسي والفجوات المرتبطة بالمستوى الرقابي. على سبيل المثال، إذا كان دليل الرقابة لدى الجهاز الأعلى للرقابة لا يشمل أحد عناصر المتطلب، يمكن أن يؤثر ذلك في ممارسة الرقابة. ويجب التصدي لتعديل الدليل على المستوى المؤسسي. برغم ذلك، قد تكون ثمة حالات حيث يشمل دليل الرقابة جميع جوانب المتطلب. وربما لا يزال المدقق مخفقًا في تطبيق ذلك في الرقابة. على سبيل المثال، يمكن أن يكون ذلك بسبب عدم الكفاءة أو عدم استيعاب المعايير. ويمكن للجهاز الأعلى للرقابة أن يعالج ذلك من خلال تقديم تدريب لفرق الرقابة.

مراعاة سمات التقرير

نحن نوصي بكتابة تقارير آي كات تتسم بأنها شاملة، ومقنعة، وفي الوقت المناسب، وسهلة القراءة، ومتوازنة.

ويتضمن التقرير الشامل جميع المعلومات والحجج المطلوبة لمعالجة القضايا المقدمة في حين كونه مفصلًا بشكل كافٍ حتى يؤدي إلى فهم للوضع الحالي فيما يخص الممارسات الرقابية، ومنهجية الرقابة، مقارنة بمتطلبات الإيساي.

ويتميز التقرير المقنع بأنه منظمًا بطريقة منطقية، ويعرض المواقف بطريقة مقنعة، وبموضوعية ودقة.

ويتسم التقرير المقدم في الوقت المناسب بإصداره في حينه لتوفير المعلومات لاستخدامها من جانب الإدارة، مثل مُخرج من استراتيجية تطبيق الإيساي، أو بوصف ذلك جزءًا من تقييم احتياجات تطبيق الإيساي.

ومن سمات التقرير المقروء أنه يستخدم لغة بسيطة وواضحة وغير غامضة.

أما التقرير المتوازن، فيتضمن كلًا من الممارسات الرقابية التي هي ملتزمة بالفعل للإيساي والمجالات التي يلزم فيها بذل جهود التطبيق، كما أنه محايد المحتوى والأسلوب.

**هيكل تقرير الآي كات**

نوصي بإدراج المكونات الآتية في تقرير الآي كات.

الرسائل المهمة

يمكن تسليط الضوء على الرسائل الأساسية المتعلقة بتلبية احتياجات تطبيق الإيساي بشأن الجهاز الأعلى للرقابة في الرسائل المهمة. ونوصي بأن يكون ذلك موجزًا للغاية ومركزًا بشدة. ويجب أن تكون الجهة المستهدفة من هذا القسم هي الإدارة العليا للجهاز الأعلى للرقابة.

منهجية الآي كات وترتيبات ضمان الجودة

يتضمن ذلك شرحًا موجزًا للمنهجية المستخدمة، والأشخاص المشاركين والترتيبات الموضوعة لضمان جودة الآي كات.

الاستنتاجات والتوصيات الرئيسة لتطبيق معايير الإيساي لرقابة الالتزام

يمكن لفريق الآي كات أن يكتب استنتاجات وتوصيات رئيسة لكل مرحلة من مراحل عملية رقابة الالتزام (التخطيط، وإجراء المهمات، وإعداد التقارير، والمتابعة)، أو يمكن للفريق كتابة التوصيات على أساس الموضوع. وقد تكون هناك استنتاجات وتوصيات تندرج في مراحل مختلفة من الرقابة.

وعند كتابة الاستنتاجات، سيفكر فريق الآي كات في الأشياء المطبقة والأشياء التي تحتاج إلى مزيد من العمل من أجل الالتزام الكامل بمعايير الإيساي لرقابة الالتزام المعمول بها. ويجب أن تكون الاستنتاجات متوازنة، وأن تعرض الأشياء المطبقة بالفعل عندما يتعلق الأمر بالالتزام بالمتطلبات، والأشياء التي يتعين تنفيذها للوصول إلى الالتزام الكامل بالإيساي.

عند استخدام المعلومات التي تم جمعها من خلال أدوات آي كات، سيلخص فريق الآي كات البيانات التي تم جمعها ويحللها ويستخلص الروابط للوصول إلى استنتاجات متوازنة وتوصيات قابلة للتنفيذ. على سبيل المثال، قد يجد الفريق أن الإشراف على الرقابة للعديد من المتطلبات لم يكن كافيًا، ولذلك يمكن للفريق أن يوحد هذه النتائج أو يلخصها ضمن عنوان مشترك "الإشراف على الرقابة".

عند تطبيق الآي كات، نحن لا نبحث عن استنتاج شامل. بل نبحث عن تحديد احتياجات معينة لتطبيق الإيساي، بحيث يمكن للجهاز الأعلى للرقابة وضع إستراتيجية للمضي نحو الالتزام الكامل بمعايير الإيساي لرقابة الالتزام. على سبيل المثال، يجوز للجهاز الأعلى للرقابة، في مرحلة التخطيط، أن يكون صارمًا في اختيار موضوعات الرقابة، ولكن لا يجوز له أن يكون صارمًا في توثيق عملية التخطيط بأكملها.

نوصي بكتابة توصيات عملية استنادًا إلى نتائج الخطوات السابقة لتقييم احتياجات تطبيق الإيساي، ومن أسباب المواقف التي وُجدت في الآي كات. يجب أن تكون التوصيات محددة ونافعة، وينبغي أن تراعي السياق المحلي للجهاز الأعلى للرقابة وتوقعات أصحاب المصلحة. قد تغطي التوصيات، من بين الآمور الأخرى، مجالات التأهيل المهني لموظفي الجهاز الأعلى للرقابة، والمنهجيات المعززة للرقابة، وآليات تطبيق المنهجيات، وسياسة الجهاز الأعلى للرقابة، ونظم إدارة الجودة.

نوصي بإدراج المعلومات الخاصة بفريق الآي كات وفترة ممارسة الآي كات في صورة ملحق للتقرير، على سبيل المثال: يمكن استخدام الصيغة الواردة أدناه.

|  |  |
| --- | --- |
| فترة الآي كات | [بيانات البدء وتاريخ الانتهاء] |
| فريق أدوات آي كات | |
| قائد الفريق | [الاسم] |
| العضو رقم 1 | [الاسم] |
| العضو رقم 2 | [الاسم] |
| العضو رقم 3 | [الاسم] |

يمكن لفريق الآي كات أيضًا أن يدرج معلومات تخص العينة المختارة في صورة ملحق. وفيما يلي مثال للصيغة.

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
|  | عينة رقابة 1 | عينة رقابة 2 | عينة رقابة 3 و4 |
| عنوان الرقابة |  |  |  |
| فريق الرقابة | مشرفو الرقابة  قائد الفريق  أعضاء الفريق |  |  |

يُعد تقرير الآي كات جزءًا مهمًا من عملية تقييم الاحتياجات. وإلى جانب تخطيط الممارسات الرقابية الحالية للجهاز الأعلى للرقابة، سيوفر مدخلات قيمة إلى الجهاز الأعلى للرقابة في صياغة إستراتيجية تطبيق الإيساي.

1. الإيساي: المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة هي المعايير الدولية الرسمية للرقابة على القطاع العام. <https://www.issai.org/about/> [↑](#footnote-ref-1)
2. <http://www.idi.no/en/idi-library/global-public-goods> [↑](#footnote-ref-2)